كيف ولماذا التشكيك فى السُّنّة ؟

دراسة نقدية

للدكتور أحمد عبد الرحمن

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة تليفون: ٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٣٩٠٣٧٤٦

هذا الكتاب

- من المؤسف أن تنشر إحدى الصحف العربية بحثاً يشكك فى السُّنة النبوية المطهرة، ثم ترفض نشر أى تعقيب عليه! إن هذا هو ما حدث لى ولغيرى. وهو ما حملنى على تأليف هذا الكتاب، ورُب ضارة نافعة!

- فتحت عنوان: (الجذور الستة للأحاديث الموضوعة) كتب حسين أحمد أمين بحثا حشد فيه أقبح ما فى كتب والده من آراء فى محاولة يائسة للتشكيك فى السُّنة النبوية الشريفة. ولم يلتزم فيما كتب بالمنهج العلمى- وهو يعلم أنه يكتب فى الدين، بل فى صلب الدين - وراح يعمم الاتهامات الشنيعة بالتزوير على الفقهاء والمحدِّثين والمفسرين وأهل السنة، وأهل البيت، والشيعة!

- ولم يلتزم بتحديد مصادره العلمية لكى تتيسر مراجعته، ولذلك جاء بحثه فى شكل آراء شخصية لا سند لها ولا قيمة. ومثل هذه الكتابات تصيب عقول القراء بالتشويش والشك، فمن أين يأخذ المسلم عقيدته وشريعته إذا كانت السُّنة المشَّرفة مزورة؟

- لهذا شعرت بأن من واجبى كمسلم أن أبيِّن الحقائق التى أراد ذلك الكاتب طمسها، فكان هذا الكتاب الذى أرجو أن يبدد الشكوك ويحفظ للسُّنة المطهرة وثاقتها، والله تعالى من وراء القصد.

كيف ولماذا التشكيك في السُّنّة؟

دراسة نقدية

للدكتور أحمد عبد الرحمن

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة تليفون: ٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٣٩٠٣٧٤٦

اسم الكتاب:
كيف ولماذا
التشكيك في السُّنة؟
الطبعة: الأولى
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
اسم المؤلف: الدكتور أحمد عبد الرحمن
مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة.
٩٦ صفحة ١٤ × ٢٠ سم
رقم الإيداع ٢٠٠٦/٢٤٢٣٢
الترقيم الدولي I.S.B.N 977-17-4137-3

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ما القضية؟

لعلنا لا نجافى الصواب إذا قلنا إن الآفة التى أتلفت معظم الإنتاج الفكرى الحديث فى حقل الدراسات الإسلامية، للباحثين العرب وغير العرب، هى: التحيز. مردّ ذلك إلى أن الاتصال الثقافى الكثيف بين العالم العربى والإسلامى وبين أوربا، على امتداد قرنين من الزمان أدى إلى انشطار الأمة المسلمة إلى أمتين: إحداهما قبلت الثقافة الأوربية، وسعت إلى إحلالها محل الثقافة الإسلامية، فى مجالات الفكر والعمل، والأخرى تشبثت بالثقافة الإسلامية، ورفضت إحلال الثقافة الأوربية محلها. واتخذ هذا الانشطار شكل تضاد أحياناً، وتناقض أحياناً أخرى. وفى المجال الفكرى انعكس التناقض فى شكل تحيز وبعد عن الموضوعية، ومحاولات مستميتة للتشكيك، كل طرف فى الآخر، وهدم أصوله وفروعه، توطئة لتثبيت نموذجه فى التربة الفكرية والاجتماعية والسياسة والأخلاقية.

ويكشف حسين أحمد أمين فى دراساته المنشورة بعض

تلك المحاولات؛ فقد حدد لنفسه الغاية التي يبتغيها صراحة، فقال: "إن الهدم أحيانا يفوق البناء في القيمة. وإن التشكيك له ما للإيمان من أهمية ونفع. إذ كيف يمكن للمرء أن يقبل الحق عقيدة إن كان عقله وقلبه لا يزالان قانعين بالكثير من البهتان والزور ؟" (١) وكان مقاله في جريدة الحياة يوم ٣١/١٢/١٩٩٩م محاولة للتشكيك في السنة النبوية؛ فإذا دبت الشكوك فيها أصيب الإسلام بالشلل التام، وانهدمت فيه فروع وأصول، لأن المسلم لا يعرف صلاةً ولا صياماً ولا جهاداً ولا زواجاً أو طلاقاً أو بيعاً أو شراءً أو حكماً وسياسةً إلا بالسنة النبوية. وقد ركز ضرباته معوله على السنة بالذات، فكرر ما جاء في كتاب والده أحمد أمين: "فجر الإسلام "(٢) في كتابه: "دليل المسلم الحزين" أولاً ثم في مقاله المشار إليه في "الحياة الدولية" ثانياً.

والظاهر أنه لم يفرغ بعد من مرحلة التشكيك والهدم، لأنه منذ عام ١٩٨٣م لم نقرأ له كلمة في البناء!

وقد اتّبع حسين أمين منهجاً محدداً للتشكيك والهدم:

١- فهو يعمم اتهاماته بالتزوير والكذب على رسول الله ﷺ، ولا يحدد الخليفة أو المحدّث أو الفقيه المزور

---

(١) دليل المسلم الحزين؛ نشر دار الشروق؛ الطبعة الأولى؛ سنة ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م؛ ص١٤٣ .

(٢) الطبعة التاسعة؛ سنة ١٩٦٤م؛ ص٢٠٨-٢٢٤ .

إلا نادراً. "فالسنيون" و "الشيعة" و"آل البيت" و"الفقهاء" و"أنصار الالتزام بالسنة"، دون تحديد، هم الذين وضعوا الأحاديث زورا ونسبوها إلى نبى الإسلام! هذا التعميم سَلَبَ مقاله، وكتابه، القيمة العلمية، وأيضا القدرة على التشكيك فى السنة وهدم الإسلام. وحين حدد بعض الأسماء، فى كلامه عن "الزهري" أو عن أحمد بن حنبل، أو "غياث"، لم يلتزم الأمانة العلمية فى النقل عن المصادر. وهذا ما سوف نراه بوضوح، موثقاً التوثيق العلمى الواجب فى مثل هذه المسائل الخلافية الخطيرة.

٢- وقد أغفل تحديد مصادره ومراجعه؛ وهذه نقيصة أخرى مرفوضة فى البحوث العلمية؛ لأن آراء الكاتب عندئذ تبدو للقارئ مجرد مزاعم شخصية لا سند لها. وهذه النقيصة سلبت ما قد يكون قد بقى لمقاله من قيمة وأثر فى ميزان أى ناقد علمي.

٣- وهو يشكك فى أخبار المحدثين والفقهاء والخلفاء، لكنه إذا وجد خبراً يعينه على تحقيق مآربه سلم بصحته، وشيد عليه آراءه، دون أن يفحصه أو يتحقق من صحته؛ كما أنه حين يشكك فى الأحاديث التى تعوق تشكيكه، لا يبين ولا يتبين مدى صحتها؛ وهذه إحدى أمارات التحيز والافتقار إلى الموضوعية.

هذه النقائص الثلاث فى منهجه تجرد مقاله - وكتابه - من كل قيمة علمية؛ وتجعل معوله مجرد قرطاس من الورق، يفرقع

ويقرقع، لكنه لا يهدم شيئاً! وأنا أتمنى أن يلتزم الأصول العلمية في بحوثه، إن أراد أن يكون لها وزن أوأثر أو قيمة، لدى الناشر ولدى القارئ جميعاً. وأود أن أذكره بأن آراءه لن تكون موضع الحماية من المراجعة والنقد، كما كان الحال فى مجلة "المصور" المصرية.

النسبية

ولعل أول القضايا التى تحتاج إلى المراجعة استناد حسين أمين إلى "النسبية" لتسويغ الحاجة إلى استحداث تشريعات جديدة، الأمر الذى حمّل "الفقهاء" - فى زعمه - على تزوير الأحاديث التى تعبر عن اجتهاداتهم ونسبتها إلى النبى ﷺ لكى تلقى القبول من الناس. فهو يقرر أن: "التوسع الجغرافى الهائل للدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ، وإزاء ضغط الظروف التاريخية الجديدة دائبة التغير، واختلاف المكان والزمان، وجد سكان تلك الدولة أنفسهم وقد باتوا فى حاجة إلى تنظيمات وشرائع أكثر تعقيداً وأوفى تفصيلاً من تلك التى كانت تحكم أوضاع المجتمع الإسلامى فى زمن النبى ﷺ...." ولذلك اجتهد الفقهاء لإيجاد التنظيمات والشرائع الجديدة المطلوبة. و لكى يقبل المسلمون تلك الاجتهادات لجأ الفقهاء إلى التقول على النبى ﷺ، ونسبوا آراءهم إليه: "وهدأ من روع الفقهاء وطمأن ضمائرهم، إذ يتقولون على النبي ﷺ، اعتقادهم أنهم إنما يخدمون بذلك دين الإسلام."

فهو يتهم "الفقهاء" – دون تحديد أى اسم – بهذه التهمة الشنيعة، بناء على النسبية وتغير الظروف والحاجات الجديدة.

والحقيقة أن ظروف الحجاز واليمن والشام ومصر وفارس كانت متشابهة إلى حد كبير، فهى بلاد زراعية، تجارية، رعوية، مع اختلاف نسبة كل نشاط من بلد إلى بلد. فلم يكن اليمن -مثلاً- بحاجة إلى تشريعات جديدة مخالفة لما جاء فى القرآن والسنّة. واليوم، وبعد مضى أربعة عشر قرناً من الزمان لا تحتاج الأمة المسلمة إلى شرائع مخالفة لما جاء فى القرآن و السنّة. إنها قد تحتاج إلى الاجتهاد لصوغ شرائع جديدة، ولكن على أساس الأصول الإسلامية نفسها، لا ضدها، ولا مغايرة لها. وهذا هو ما حدث منذ عهد النبى ﷺ والصحابة الذين اجتهدوا فى حياته، وما حدث بعد ذلك فى كل العصور، وإلى الآن. فالمرجعية هى هى، والأصول هى هى، وكل جديد راجع إليها ومبنى عليها.

ولم يحدث قط أن زور فقيه مجتهد حديثاً لكى يعزو اجتهاداته إلى النبى ﷺ، وسوف نقدم البراهين على صحة هذه الحقيقة بدراسة "الفقهاء المجتهدين" الكبار: أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل، وسوف نتيقن من براءتهم من تلك التهمة الشنيعة البشعة!

لقد اجتهدوا بحق، حين ظهرت أوضاع ليس لها نص يحكمها، كما فعل النبى ﷺ نفسه، وكما فعل الصحابة. وقد تلقّى المسلمون اجتهاداتهم بالقبول، بعد أن ناقشوهم،

وعـارضـوهـم، وردّوا بعض تلك الاجـتـهـادات. وكـان الأئمـة يشجعون تلاميذهم على النقد ونبذ التقليد الأعمى؛ ولسوف نبرهن على صحة ما نقول عند دراسة أولئك المجتهدين الكبار ضمن هذه الدراسة.

لكننا نود فى البداية أن نبين أن "النسبية"، كما تدّعى الفلسفة النسبية السوفسطائية قد سقطت فى الفلسفة الأوربية الحديثة والمعاصرة. وعادة ما يُضرب المثل "بكروية الأرض": فهى حقيقة ثابتة خالدة، لم تتغير. وكذلك قيمة العدالة التى تمثل جوهر كل تشريع سليم، لا تتغير، وقد عرفتها أمم الأرض جميعاً، وإن اختلفوا أحياناً فى معرفتهم بها. وقيم الوفاء بالوعد، والشجاعة، والرحمة، والأمانة، وغيرها من القيم الخلقية، كلها ثابتة، مُطلقة، وليس بوسع أحد تغييرها؛ إنها فوق الزمان والمكان. ونحن نشاهدها اليوم فى العالم أجمع؛ موضع التقدير والاحترام. بهذا قال أكابر الفلاسفة الأوربيين، وعلى رأسهم "كانط" و"هُسّرل" و"نيكولاى هارتمن".(١)

والله تعالى من وراء القصد.

د. أحمد عبد الرحمن

---

(1) See: Nicolai Hartmann; Ethics; London; George Allen and Unavin; 1932;

وهذا الكتاب يعتبر أوسع مرجع فى عرض المذهب المطلق، وإبطال النسبية؛ ج١-الفصلان ١٦-١٧

عصمة النبى ﷺ

ولا شك أن هدم الأصول أجدى من هدم الفروع.

والتشكيك فى عصمة النبى ﷺ فى تبليغ سُنَّته إلى أمته يأتى فى الخطورة قبل التشكيك فى رواة السُنَّة من الصحابة والتابعين. وفى هذا يقول الأستاذ حسين إن: "النبى ﷺ لم يدّع قط أنه معصوم من الخطأ إلاّ حين يُملى أو يتلو آيات ربه" ؛ وإن "أنصار الالتزام بالسُنَّة" هم الذين "افترضوا أن العناية الإلهية إنما كانت توجّه كل عمل يأتى به وكل كلمة صدرت عنه مُذْ بعثه الله رسولاً إلى قومه إلى أن مات، ومن ثَم فقد رأوا أحكام السُنَّة مُلْزمة فى الحالات التى لم يرد بصددها حكم قرآنى على أساس أن لها مصدراً إلهياً. ثم بُذلت المحاولات بعد ذلك من أجل رفع أحكامها إلى مَصَاف الأحكام القرآنية".

هذا الكلام ينطوى على جملة من الأخطاء:

١- أولها: قَصْرُ العصمة على تبليغ القرآن.

٢- وثانيها: اتهام أنصار الالتزام بالسُنَّة زوراً بتوسيع نطاق العصمة لتشمل كل عمل وكل كلمة صدرت عن النبى ﷺ، ولا يُعرف أن أحداً قال بهذا من المسلمين!

٣- وثالثها: نسبة رفع أحكام السُنَّة إلى مَصَافّ الأحكام

القرآنية إلى مجاهيل! وهذا أيضاً لم يقل به أحد من المسلمين، فالسُنّة تالية للقرآن، مع تفاصيل كثيرة لهذه الحقيقة.

٤- ثم إنه لا يبرهن على شيء مما جاء به عن العصمة، سواء الإثبات أو النفى.

وكان والده الأستاذ أحمد أمين قد عرض لهذه المسألة فى كتابه: "فجر الإسلام" ونقل عن بعض الأصوليين آراءهم، وانتهى إلى أنهم: "اتفقوا على أنه ﷺ لا يُقرُّ على خطأ؛ فما اجتهد فيه وأُقرَّ عليه كان -لا شك- حجة."(١) أما الأحاديث التى هى بوحى من الله تعالى فلا خطأ فيها، والنبى ﷺ فى قولها معصوم. ثم أورد الأستاذ أحمد أمين أمثلة لاجتهادات أخطأ فيها النبى ﷺ، ولم يقره الله عليها. ولكنه للأسف لم يمحّص تلك الأمثلة، ولو فعل لأدرك أن الحقيقة تجافيها وتخالفها.

وهذا هو ما سنُبَيِّنه فيما يلي:

أ - أسرى بدر: فقد قال إن النبى ﷺ امتنع عن قتل أسرى بدر، اجتهاداً، وإنه أخطأ، وعاتبه الله تعالى على ذلك. وهذا زعم خاطئ. والآية التى استند إليها تقول: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ وقد علّق عليها الأستاذ أحمد أمين فقال: "وكان عمر قد أشار عليه بالقتل. ولو حكم (النبى) بمقتضى الوحى ما عُوتب."(٢)

---

(١) فجر الإسلام؛ ص٢٣٤

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٣ .

والحق أن الأستاذ أحمد أمين أخطأ فى فهم الآية. فالعتاب أو اللوم الوارد فيها لومٌ للمسلمين الذين حرصوا على أَسْر أغنياء قريش طمعاً فى الفداء المالى. والخطاب مُوَجَّه إلى النبى ﷺ بوصفه زعيمهم، لا إلى شخصه أو مسلكه الشخصى. وهذا كثيراً ما يرد فى القرآن؛ من ذلك مثلاً قول الله تعالى: ﴿... فَلا تَكُونَنَّ ظَهِيراً لِّلْكَافِرِينَ ... وَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * وَلا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ﴾ (القصص:٨٦-٨٧) فقد كان النبى ﷺ عدواً للمشركين حتى قبل بعثته، ومن المستحيل عقلاً أن يكون ظهيراً لهم، أو أن يكون منهم، بعد بعثته! والحق أن القرآن يحث المقاتلين على الإثْخان فى الجهاد، أى قتل العدو، لا الحرص على أَسْر الأغنياء. [1] وفى الآية رقم ٤ من سورة محمد نجد التوجيه القرآنى الصريح نفسه، لكنه مُوَجَّه مباشرة إلى المقاتلين، فيقول سبحانه: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ فالواجب عند لقاء العدو هو القتال، فإذا كثُر القتل فيه، وانهزم، فالأَسْر لمن بقى حياً، ثم يأتى بعد ذلك المَنُّ أو الفداء بعد أن تضع الحرب أوزارها.

فالنبى ﷺ لم يخطئ حين رفض قتل الأَسْرَى؛ والقرآن لم يعاتبه على ذلك.

---

(١) القرطبى؛ الجامع؛ تفسير الآية.

ب - ويورد أحمد أمين مثالاً آخر لاجتهاد خاطئ للنبى، وهو نَهْى النبى ﷺ عن قطع أشجار مكة، وطلب العباس استثناء "الإذْخَر"، واستجابة النبى ﷺ له. وهذا الخبر ضعيف لوجود "أَبَان بن صالح" بين رُواته، وهو ضعيف.[١] ومع ذلك فإننا إذا قبلناه لم نجده يفيد أن النبى ﷺ أخطأ فى اجتهاده، وأن العباس صحح له الخطأ. وقد كان النبى ﷺ يُصدر الحكم، ويسكت قليلاً- ثم يستثنى منه ما يشاء. ولكن العباس تسرع، وطلب استثناء "الإِذْخَر" لحاجة الناس إليه لتعريش بيوتهم. وقد أورد ابن القيم أمثلة لاستثناء النبى ﷺ بعد سكوت؛ من ذلك قول النبى ﷺ : "لأَغْزُوَنَّ قريشاً. والله لأَغْزُوَنَّ قريشاً!" ثلاثاً، ثم سكت؛ ثم قال: "إن شاء الله."[٢] فليس ثمة خطأ هنا ولا تصويب؛ وعلى ذلك فالمسألة لا تقدح فى عصمة النبى ﷺ قليلاً ولا كثيراً.

ج - ويورد أحمد أمين مشاورة النبى ﷺ للحباب بن المنذر بخصوص معسكر الجيش يوم بدر على أنه مثال لخطأ فى الاجتهاد. ولقد قال رسول الله ﷺ إنه "الرأى والحرب والمكيدة". ولم يقل إنه رأيى! والحق أنه رأي بعض أهل الحجاز، وقد رضى به النبى ﷺ ؛ ولما عَرَضَ الحباب رأيه، فَضَّله النبى ﷺ على

(١) سنن ابن ماجه؛ رقم ٣١٠٩ .

(٢) زاد المعاد؛ نشر الحلبى؛ القاهرة؛ سنة ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م؛ ج٢ ص٢٠٣ .

الرأي الآخـر. ولا ريب أن هـذا الموقف لا صلـة لـه باجـتـهـادات النبى ﷺ، ولا بالعصمة.(١)

د - ويسوق الأستـاذ أحـمـد أمـين قـول النبـى ﷺ فـى الحـج: لو اسْتَقْبلتُ من أمرى ما استدبرت ما سُقْتُ الهَدْى. "على أنه مثال يثبت خطأ النبى ﷺ وعدم عصمته. وهذا تشريع تعبُّدى مهم جداً. وحقيقة الأمر تختلف عن رؤية الأستاذ والذين أخذ عنهم. فإن الرسول ﷺ أدَّى فريضة الحج مرة واحدة قَارناً. وأراد ﷺ أن يعلم المسلمين أن الحج يصح، قِرَاناً كـان أو إِفراداً أو تمتعاً، ولذلك قال قَوْلتَه تلك.(٢) وهكذا طابت نفوسُ الحجاج الذين أدَّوا الفريضة بأية طريقة من هذه الطرق الثلاث. ولا خطأ هنا من أى نوع، بل تشريع إسلامى مُيَسَّر عظيم الشأن. ولو كان ثمة خطأ لَنَهَى النبى ﷺ عن "القِرَان"، لكنه لم يَنْهَ عنه، ولا يزال المسلمون يحجون قارنين إلى يومنا هذا، دون أدنى نكير من أحد، قولاً واحداً.

هـ - وأورد الأستاذ أحمد أمين تنبيه النبى ﷺ للمسلمين أنه يقضى فيهم بما يسمع، على أنه إقرار بإمكان الخطأ فى القضاء؛ وهذا عنده مثال على عدم العصمة فى الاجتهاد. والحق أن النبى ﷺ كان يقضى بين المتخاصمين بحسب ما يثبت عنده من

---

(١) سيرة ابن هشام؛ ج١ ص٦٢٠

(٢) ابن رشد؛ بداية المجتهد؛ ج١ ص٤٥٢ .

أقوال الطرفين وشهادة الشهود الذين - ربما - يشهدون زوراً، وربما يكون أحد الطرفين أبرع من الآخر فى عرض قضيته وبيان أدلته، فيحكم له النبى ﷺ بما ليس له. ومن الجلى أنه لا يوجد فى هذه المشكلات القضائية اجتهاد فى الاعتقاد أو التشريع أو أى ناحية من نواحى الدين، فالحكم القضائى ليس تبليغاً لقرآن ولا لسُنَّة، ولكنه تطبيق لهما.

وهكذا نرى أن الأمثلة التى ساقها الأستاذ أحمد أمين لا تنفى العصمة، وإن كان قد أصاب فى تقرير أنه ﷺ لا يُقرُّ على خطأ؛ ومعنى هذا أن السُنَّة قد بُلِّغت إلى الصحابة نقيَّة من الأخطاء. وقد أغفل ابنه حسين أمين هذا التقرير الذى أصاب فيه والده، لكى ينفى العصمة عن النبى ﷺ فى تبليغ سُنته وفى اجتهاداته، ويحصرها فى تبليغ القرآن، وبذلك يُوجِّه ضربة قوية إلى صحة السُّنة عند منبعها ذاته!

أما كبار أئمة العلماء المسلمين فقد قرروا أن: "قول النبى ﷺ حجة، لدلالة المعجزة على صدقه، ولأمر الله تعالى إيَّانا باتباعه، ولأنه لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ لكن بعض الوحْى يُتلَى كتاباً، وبعضه لا يُتلَى - وهو السُنَّة."(١) هذا قول حجة الإسلام الإمام أبى حامد الغزالى. وأما الإمام الشاطبى فيقول بمثل قول الغزالى، ويضيف قائلاً: "وأنت ترى الاجتهاد

---

(١) الغزالى؛ المستصفى؛ ص١٥٣.

الصادر منه معصوماً بلا خلاف، إمَّا بأنه لا يخطئ ألْبتة، وإمَّا لأنه لا يُقَرُّ على خطأ."(١) ومعنى هذا أن سُنَّته ﷺ قد بُلِّغَت إلى الصحابة سليمة من كل خطأ، نقيَّة من كل كَدَر.

لكن الأستاذ حسين أحمد أمين يرى أن عصمة النبى ﷺ بهذا المعنى من اختراع "أنصار الالتزام بالسُّنة!" - هكذا دون تحديد اسم، أو مرجع - "ومن ثم فقد رأوا أحكام السُّنة مُلْزمة فى الحالات التى لم يرد بصددها حكم قرآنى، على أساس أن لها مصدراً إلهياً." وهذه لغة غير علمية، ومصطلحات غير فقهية، واتهامات طائشة؛ ولذلك لا أجد فيها شيئاً يمكن مناقشته.

لكن ثمة اتهاماً محدداً وَجَّهه ذلك الكاتب إلى الإمام الشافعى، وهو أنه لم يستنكر قول القائل: إن أحكام السُّنة تَنسخُ أحكام القرآن. فإذا راجعنا المسألة وجدنا الشافعى قد ذهب إلى نقيض ما زعمه! فيقول الشافعى إن الله تعالى أَبَانَ لعباده: "أنه إنما نَسَخَ ما نَسَخ من الكتاب بالكتاب، وأن السُّنة ليست ناسخة للكتاب، وإنما هى تَبَعٌ للكتاب، بمثل ما نزل نصّاً، ومُفَسِّرة معنى مَا أنزلَ اللهُ منه جُمَلاً."(٢)

ويبرهن الشافعى على أن القرآن لا ينسخه إلا القرآن بقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ

(١) الشاطبى؛ الموافقات؛ ج٤ ص٥٤ .
(٢) الرسالة؛ ص٥٤ .

لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ (يونس: ١٥) ثم يضيف: "وفى هذه الآية: "بيانٌ ما وَصَفْتُ من أنه لا ينسخُ كتابَ الله إلا كتابُ الله."(١)

وهكذا سنجد الأستاذ حسين أمين يتردَّى فى الخطأ ويصادم الحقائق كلما حدد اسماً يمكننا من المراجعة. ولعل هذا يفسر عزوفه عن التحديد والتعيين و ذِكْر الأسماء والمصادر! غير أن أى نقد بدون تحديد، وبدون سند، لن تكون له قيمة علمية أو أدبية. والعجيب حقاً هو جسارته فى إدانة إمام كبير كالشافعى دون أن يراجع كتبه التى لا يمكن أن تُفتَقَد فى خزانة المرحوم والده. ولكن العجب لا بد أن يزول إذا تذكرنا أن غرض الكاتب هو: التشكيك و الهدم، لكى يتيسر له أن يبنى بعد ذلك!

* * *

---

(١) المرجع السابق ص ٥٥ .

السُّـــنيـون

وإذا أثبتنا أن الصحابة قد تلقُّوا السُّنة صافية نقية، من فم النبى المعصوم ﷺ، قال لنا الأستاذ حسين إن "السنيين!" وضعوا الأحاديث العديدة ونسبوها إلى الرسول ﷺ. فهنا نواجه مِعْوَل الهدم فى المرحلة الثانية، مرحلة الصحابة. من ذلك -مثلاً- وضعهم الحديث القائل: "لا نُورث. ما تركنا صدقة"، من أجل إثبات أنه لا حق لأحد فى ميراث النبى ﷺ- لا فى ماله، ولا فى منصبه. وقد وقع تزوير هذا الحديث - بحسب كلامه - حين تولَّى العباسيون السُّلطة، يعنى بعد عام ١٣٢ هـ عام سقوط الدولة الأموية.

وهذا الكلام خطير جداً. وهو كلام باطل. فقد أخرج البخارى فى صحيحه عن عائشة رضى الله عنها قالت: "إن فاطمة والعباس - رضى الله عنهما - أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ، وهما حينئذ يطلبان أرضَيْهما من "فَدَك" وَسَهْمَهُما من "خَيْبر". فقال لهما أبو بكر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "لا نُورث. ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال...". وبعد أن تولى "عمر" الخلافة طالب

"على" بميراث زوجته، وطالب العباس بميراثه من ابن أخيه، فقال لهما "عمر" ما قاله أبوبكر.[1] وأراد بعض نساء النبى ﷺ أن يبعثْن عثمان إلى أبى بكر يسأله ميراثهن فقالت عائشة: "أليس قال رسول الله ﷺ لا نُورث ما تركنا صدقة؟" وكانت عائشة إحدى زوجات الرسول ﷺ، وكان لها نصيب فى ميراث النبي، لَوْ لمْ يحجبه ذلك الحديث. وكانت "حَفصْة بنت عمر" مثل عائشة: زوجة ولها ميراث؛ أى أن أبابكر وعمر كانت لهما مصلحة تُغرى بإغفال ذلك الحديث، أو تأويله، لتنال عائشة وحفصة نصيبيهما من التركة. لكن أمثال أبى بكر وعمر لا يمكن أن يغفلا حديثاً نبوياً طلباً لأغراض الدنيا مهما عظمت.

وهكذا نرى أن الزعم بأن هذا الحديث موضوع هو اتهام لأبى بكر وعمر بالتزوير على النبي ﷺ! وهو اتهام لا سند له من عقل أو نقل! فالمسألة طُرحت بُعَيْدَ وفاة النبى ﷺ، وحسمها أبو بكر. ثم جُدِّدت فى عهد عمر، وحسمها أيضاً. ولما تولى "علي" الخلافة لم يحاول أخذ شيء من تركة النبي ﷺ، الأمر الذى يدل على أنه اقتنع بصحة الحديث. فأين تزوير "السُّنيين"؟!

أما ميراث المنصب فليس له سند فى الإسلام. فالخلافة بيعة حرة وشورى، وعقد رضائى بين الراعى والرعية.

وصفوة القول إذن إن الأستاذ حسين قد أخفق إخفاقاً ذريعاً

---

(١) فتح البارى؛ من رقم ٦٧٢٥ إلى رقم ٦٧٣٠ وشرح ابن حجر.

فى إثارة أية شكوك فى صحة هذا الحديث، ومن ثم فى صدق الخليفتيْن الراشديْن العظيمين وبراءتهما من اتهاماته الطائشة. هذا فضلاً عن الخطأ فى معلوماته والقصور فى قراءة النصوص وتفسيرها.

أبو هريرة

ويعتبر أبو هريرة من "السُّنيين" : فهو ينتمى إلى مرحلة الصحابة الذين تلقوا السُّنة من فم النبى المعصوم ﷺ. وكان أبو هريرة أكثر الصحابة رواية. ولذلك اتخذه المشككون فى السُّنة هدفاً لمطاعنهم. فإذا شك المسلمون فى رواياته، كان معنى ذلك أنهم يشكون فى شطر عظيم من السُّنة، وبهذا ينهدم ركن كبير من الدين.

والأستاذ حسين يشكك فى أبى هريرة تحت عنوان المصالح الشخصية، والقومية والمذهبية. ولا يتشكك صاحبنا - صاحب منهج التشكيك والهدم - فى الخبر القائل إن أباهريرة كان مَزَّاحاً، ولا فى الخبر القائل إن البعض أطلق عليه لقب "الكذاب الورع"، ولا فى الخبر القائل إن عبد الله بن عمر اتهمه باضافة عبارة "أَوْ زَرْع"، إلى الحديث الذى يأمر بقتل الكلاب إلا كلاب الصيد والحراسة، لأن أبا هريرة كان صاحب مزرعة! إنه يسلم بصحة هذه الأخبار دون فحص، ودون أن يتأكد من درجة وثاقتها، لأنها تحقق غرضه فى التشكيك فى السُّنة وهدم ما يُبنى عليها من الدين.

فأين هذا من الحقيقة؟

إن الثابت فى مصادر الإسلام الموثقة أن أباهريرة كان من فقراء الصحابة، وكان لا يفارق رسول الله ﷺ لتجارة أو زراعة، فى حين كان معظم الصحابة يشغلهم الصَّفق بالأسواق: "وأن أباهريرة كان يَلْزَم رسول الله ﷺ بشَبَع بطنه، ويحضُر ما لا يحضُرون، ويحفظ ما لا يحفظون"؛ "وإنه كان مسكيناً لا شىء له، ضيفاً لرسول الله ﷺ." (١) هذه الحقيقة توهّن تلك الرواية التى نسبها إلى عبد الله بن عمر.

والعبارة التى قيل إن أبا هريرة أضافها لا تمثل إضافة، بل هى شرح لما جاء فى الحديث، لأن حراسة الماشية هى فى الوقت نفسه حراسة للزرع. وهل توجد ماشية دون زرع؟! وقد تكون رواية أبى هريرة هى الصحيحة، ورواية عبدالله بن عمر ناقصة. وقد تكون الروايتان صحيحتين، فكثيراً ما صَدَرَ عن النبى ﷺ أحاديث عديدة فى مسألة بعينها، فيها مثل هذا التباين. من ذلك -مثلاً- أحاديث الكبائر وعددها. ففى حديث جاء قوله ﷺ: "اجتنبوا السبع الموبقات،" وذكرها. وفى حديث آخر عَدَّها ثلاثاً: الشرك بالله وعقوق الوالدين وقول الزور. (٢) وقال الإمام

---

(١) فتح البارى كتاب العلم؛ حديث رقم ١١٨، وشرح ابن حجر.

(٢) البخارى؛ الأدب المفرد؛ نشر دار الكتب العلمية؛ بيروت؛ (دون تاريخ)؛ ص ٧-٨ وص ٨٥.

الذهبى إن الحديث ليس فيه حصر الكبائر.[1] وهى تختلف من حديث إلى آخر. ثم إن عبدالله بن عمر - فى الخبر المنسوب إليه حسب نقل صاحبنا - لم يَرُدّ ساخراً حين سمع الإضافة الواردة فى رواية أبى هريرة، بل قال: يرحم الله أباهريرة، كان صاحب زرع."[2] وأحسب أن الترحم غير السخرية! ولكن التشكيك فى أبى هريرة، وفى السُّنة، كهدف ثابت لذلك الكاتب، جعله لا يرى فرقاً بينهما. والمسألة فى النهاية هى مسألة الأمانة فى النقل والاقتباس، والموضوعية فى النقد والتقويم.

والمزاح ليس نقيصة تستوجب تضعيفَ الرواة أو جَرْحَهم. وقد كان النبى ﷺ يمزح ولا يقول إلا حقاً. وقد أذنَ النبى ﷺ لعبدالله بن عمر أن يكتب عنه الحديث فى الرضا والغضب، وقال: "فوَالذى نفسى بيده ما خرج منى إلاَّ حق".[3] ولو اكتشف علماء الحديث حديثاً واحداً زوَّره أبو هريرة لتركوه وما قبلوا منه رواية، كما حدث -مثلاً- مع "ابن لهيعة" على الرغم من جلالة قدره. لكن أعظم رجال الحديث وأشدهم دقة وصرامة وهو الإمام البخارى أخرج عن أبى هريرة ٤٤٦ حديثاً.[4] وقال البخاري: إن أصح الأسانيد: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة.[5] وقال سليمان بن داود: أصح الأسانيد كلها:

---

(١) الذهبى؛ كتاب الكبائر؛ ص٨ .

(٢) القرطبى؛ الجامع؛ تفسير الآية رقم ٤ من سورة المائدة.

(٣) مسند أحمد؛ ٢/ ١٢ .

(٤) هدى السارى؛ ص٢٧٦ .

(٥) محاسن البلقينى (على هامش: مقدمة ابن الصلاح)؛ ص٨٦ .

يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة.(١) وأصح الأسانيد لأبى هريرة، الزُّهْرى عن سعيد بن المُسَيَّب عن أبى هريرة. وأصح أسانيد اليمانيين: معمر، عن همام، عن أبى هريرة.(٢)

فأبوهريرة ﷺ ثقة، وحجة، ولم يُتَّهم بالوضع أو الكذب أو التدليس، إلا عند صاحبنا، الذى جعل التشكيك أعظم قيمة من الإيمان، بُغْية هدم الدين، كما قالها هو نفسه. وما رواه أبو هريرة هو أحاديث صحيحة؛ والمسلمون يبنون عليها دينهم فيعملون بما فيها من أوامر، وينتهون عما وَرَدَ فيها من نواه، دون التفات إلى المشككين فى السُّنة، وما أكثرهم فى هذا العصر!

وأما كثرة ما رواه أبو هريرة فَلَه أسبابه. فهو لم يكن يفارق النبى ﷺ لتجارة أو زراعة. فتوافر له الوقت، وفراغ القلب، وهو غلام يافع. هذا فضلاً عن تمتعه بذاكرة فطرية قوية. فلا يوجد مانع علمى أن يحفظ رجل موهوب، متميز، فَذّ، آلاف الأحاديث؛ هذا مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من أحاديث النبى ﷺ لا يتجاوز الواحد منها بضع كلمات. وفى كل عصر ومصر تظهر شخصيات خارقة فى الحفظ والتذكر، خصوصاً إذا تفرغت من شواغل الحياة.

ولقد عاش أبو هريرة حوالى خمسين سنة بعد وفاة

---

(١) المرجع السابق. (٢) المرجع السابق ص٨٧ .

النبيﷺ . والظاهر أنه خشى ضَعْف الذاكرة فى سنّ الشيخوخة، فَعَمَدَ إلى كتابة ما حفظ من أحاديث. وهذا مَسْلك طبيعى لرجل مثل أبى هريرة، ورث تلك الثروة الكبيرة من الأحاديث. وقد ذُكر عن أُمية الضمرى أنه قال: "تحدثت عند أبى هريرة بحديث فأنكره. فقلت: إنى قد سمعتُه منك. فقال: إن كنتَ سمعتَه منى فهو مكتوب عندي. فأخذ بيدى إلى بيته، فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله ﷺ، فوجد ذلك الحديث. فقال: قد أخبرتك إن كنتُ حدثتك به فهو مكتوب عندى".(١) وهذه العبارة تشير إلى أنه كتب كل الأحاديث التى سمعها من رسول الله ﷺ.

فأَحْسَبُ - الآن- أن كل الشكوك التى حاول صاحبنا إثارتها فى مرويات أبى هريرة قد تبددت؛ وأن " السُّنيين" و"الصحابة" لم يزوروا شيئا، كما زعم، بل أدَّوا الأمانة وحفظوا السُّنة، وبلغوها للتابعين، رضي الله عنهم أجمعين.

كتابة أحاديث النبى ﷺ

وهكذا يقودنا البحث إلى مسألة مهمة جداً بالنسبة لهذه الحقبة الزاهرة، حقبة تلقى الصحابة الكرام عن النبى ﷺ، وكتابة

---

(١) الدكتور محمد مصطفى الأعظمى؛ دراسات فى الحديث النبوى؛ نشر المكتب الإسلامى بدمشق؛ سنة ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م؛ وقد فاز بجائزة الملك فيصل العالمية تقديراً لجهوده فى هذه الدراسات؛ ص٩٢ وما بعدها، وص١٤٣ وما بعدها، وص٢٢٠ وما بعدها.

كثير مما تلقوه في صحائف. فالشائع أنهم لم يكتبوا. وعلى هذا انطلق المشككون في حفظ السُّنة في ترويج تلك الشائعة. لكن الصحابة كتبوا الكثير، ولم يكن أبو هريرة استثناءً بينهم؛ وقد تناول الموضوع باحث حديث هو الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وانتهى إلى أن:

- ٥٢ صحابياً
- و٥٣ تابعياً كبيراً
- و٩٩ تابعياً صغيراً
- و ٢٥٢ من أتباع التابعين، كتبوا أحاديث الرسول ﷺ، ونقل عنهم خلق كثيرون.

وفيما يتصل بنَهْى النبى ﷺ عن كتابة حديثه أثبت الدكتور الأعظمى أن: "النهى كان خاصاً بكتابة غير القرآن مع القرآن على لوح واحد، خشية الالتباس بينهما."(١) ويؤيد ما انتهى إليه الأعظمى ما أخرجه الإمام أحمد، حيث يقول النبى ﷺ لأحَد كتَبة الوحْى، وقد لاحظ زيادة ما يكتبه على ما يمليه: "أَمْحضُوا كتابَ الله!" وقد كان الرجل يكتب تفسير النبى ﷺ للآياَت، فَنَهاه عن ذلك، حتى لا يختلط بنص القرآن.

ويقول الإمام ابن حجر إن السلف اختلفوا فى جواز كتابة أحاديث النبى ﷺ: "وإن كان الأمر استقر، والإجماع انعقد، على

---

(١) المرجع السابق؛ جـ١ص٧٩.

جواز كتابة العلم - المقصود بالعلم هنا هو الحديث - بل على استحبابه، بل لا يَبْعُد وجوبه على من خشى النسيان ممَّن يتعيَّن عليه تبليغ العلم."(١) ومن المؤكد أن كل صحابى كان يخشى النسيان وخطورته وعواقبه؛ وقد كان يتعين عليهم جميعاً تبليغ سُنَّة رسول الله ﷺ كما سمعوها، إقامةً لدين الإسلام. ولذلك نرجِّح أن أغلبهم كتب الأحاديث التى سمعها من النبى ﷺ، وإن لم تَرِد جميعُ أسمائهم فى قائمة الذين كتبوا الحديث، مثل: أبى بكر وعبدالله بن عباس، وأبى سعيد الخُدْرىِّ، وأبى هريرة، وأُبَىِّ بن كعب الأنصارى، وعبدالله بن عَمرو وأسماء بنت عميس، وغيرهم من الذين وَرَدَتْ أسماؤهم.

ولا شك أن انتشار كتابة الحديث على هذا النطاق الواسع يُبدِّد معظم الشكوك التى أثارها المشككون استناداً إلى الشائعة التى رددوها بأن السُّنة تُنُوقِلَتْ شفَاهاً، وأنها لم تدوَّن إلا فى القرن الثالث فى كتب البخارى ومسلم وأمثالهما من مؤلفى الصحاح والمسانيد.

وهناك نقطة أخرى مهمة هى: عدالة الصحابة. فصاحبنا يشكك فى ذلك. والأمة المسلمة مُجْمعة على تعديلهم، بمعنى أن أحداً منهم يستحيل أن يكذب على النبى ﷺ. وهذا لا يعنى

(١) فتح البارى؛ باب كتابة العلم - شرح الحديث رقم ١١١ والحديث رقم ١١٣.

أنهم معصومون من الخطأ والنسيان، فلا عصمة إلا للنبى ﷺ. ولذلك وجدناهم يذكِّر بعضهم بعضاً ويصحح بعضهم لبعض. من ذلك - مثلاً - أن امرأة جاءت أبابكر تطالب بميراثها من حفيد لها مات، فقال إنه لم يسمع من رسول الله ﷺ شيئاً فى المسألة. وسأل إخوانه من الصحابة فقال المغيرة بن شعبة إن رسول الله ﷺ أعطاها السُّدُس. قال أبوبكر: ومَنْ سمع ذلك معك؟ قال: محمد ابن مسلمة. وشهد ابن مسلمة بصحة الحديث، فأعطاها أبوبكر ميراثها. ومثل هذه المراجعات كثير فى كتب السُّنة الصحيحة، وهو يشهد بعدالة الصحابة واستحالة أن يتعمدوا الكذب على النبى ﷺ. ولم يحدث قط أن اتهم ناقد علمى منصف الصحابة بالوضع والتزوير.

الكذب المتعمد -إذن- مستحيل، لكن الخطأ والنسيان واردان. ولذلك وجدنا الصحابة يُقلُّون من الرواية عن النبى ﷺ. يقول الشَّعْبى: "جالسْتُ عمر سَنَة فما سمعته يحدِّث عن رسول الله ﷺ شيئاً."(١) وعن السائب بن يزيد قال: "صحبتُ سعد بن مالك من المدينة إلى مكة، فما سمعته يحدِّث عن النبى ﷺ بحديث واحد."(٢) ويُروى أن ابن مسعود الصحابى الجليل كان يتحاشى أن يقول: "قال رسول الله." وحين قالها ذات

---

(١) سنن ابن ماجه؛ رقم ٢٦ .

(٢) المرجع السابق رقم ٢٩ .

مرة، اضطرب وعقَّب قائلاً: "أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريباً من ذلك، أو شبيهاً بذلك!!"(١) وكان أنَس بن مالك إذا حدَّث عن رسول الله ﷺ حديثاً ففرغ منه قال: "أَوْ كما قال رسول الله ﷺ"، يحتاط للخطأ والنسيان. وصارت هذه المقولة الحسنة قاعدة سارية يتحتم على كل محدِّث أن يحترمها.

وكانت خشية الخطأ تحمل الصحابة على السفر الطويل من إقليم إلى آخر، بُغْيَة لقاء الرواة والسماع منهم مباشرة. فيقول الإمام أحمد: "لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر ﷺ فلا يقنعهما حتى يخرجا إلى عمر فيسمعاه منه."(٢) ورَحَلَ جابر بن عبدالله من المدينة إلى مصر طلباً لحديث عقبة بن عامر."(٣) لذلك أيقنت الأمة أن الصحابة عُدول يستحيل عليهم تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، ﷺ جميعاً.

حكمة القدماء

ويتهم حسين أمين "الأتقياء!" بنسبة حكمة القدماء من أنبياء العهد القديم وحكماء الفرس-زوراً- إلى النبي ﷺ، طالما كان مضمونها متفقاً مع تعاليم الإسلام: "بل لقد اختلقوا أحاديث مثل: "ما قيل من قول حسن فَأنا قُلْتُه." (سنن ابن ماجه) وكذلك المثل العربي القديم: "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً." وكعادته العشوائية يعمم اتهاماته على "الأتقياء!".

---

(١) المرجع السابق.
(٢) مقدمة ابن الصلاح؛ ص ٣٦٩.
(٣) المرجع السابق هامش ص٣٧٩.

والظاهر أن ذلك الكاتب يريد أن ينال من السُّنة النبوية بأن يُظهر أنها ليست أصيلة، بل هي أقوال القدماء ادعاها المسلمون زوراً لنبيهم ليعظموه! ونسى أو تناسى أن الإسلام قد رفض -أيضاً- كل قول خاطئ للقدماء يتنافى مع عقائده وأخلاقياته!

والحق أن هذه القضية -كما سنرى- شهادة على صحة موقف النبى ﷺ، وصحة أحكام القرآن، بمعايير الفلسفة الحديثة والمعاصرة نفسها. ذلك أن القيم الأخلاقية والتشريعية مُطْلَقة، خالدة، لا تتغير، عامة، لا تخص أمة دون أمة.[1] فالعدالة، التى هى القيمة الأساسية العامة فى مجال القانون والتشريع، قيمة مطلقة، مثل البدهيات الرياضية. ولذلك وجدنا أمم الأرض تدين الظلم والظالمين، ولم نجد أمة تزعم أن العدالة قيمة سلبية، والظلم قيمة إيجابية! وكذلك القيم الأخلاقية: من الوفاء بالعهد، والأمانة، والشجاعة، والوفاء للصديق، وبر الوالدين، والرحمة بالضعفاء والمعذَّبين، وغير ذلك من القيم، اعتُبرت بدهيات سلوكية إنسانية عامة، لا تخص أمة معينة أو ثقافة خاصة. والقرآن الكريم يأمر المسلمين فيقول: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ والعرف هو تلك البدهيات التشريعية والقيم الأخلاقية. والحديث الذى أخرجه ابن ماجه صحيح، وهو بيان لهذه الآية القرآنية، لأنه يحث المسلمين على قبول كل قول حسن، وكل عُرف سديد،

(١) راجع: نيكولاى هارتمن؛ الأخلاق؛ جـ١؛ الفصلان ١٦، ١٧.

بصرف النظر عن مصدره. وقد تبنّى الإسلام الكثير من تقاليد العرب الجاهليين لأنها تعبر عن بعض تلك البدهيات، مثل حديث: "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً"؛ لكن النبى ﷺ عدّل هذا القول بأن أضاف: "إن كان مظلوماً فخذ له بحقه، وإن كان ظالماً فخذ له من نفسه" وبذلك تكون النصرة للعدل بصرف النظر عن العصبيات.

لكن هذا لا يعنى أن تُنسب حكمة الأمم السابقة إلى النبى ﷺ زوراً، كما فهم ذلك المزور الذى ذكره أبو حيان التوحيدى، أو كما توهمها كاتبنا المشكك المتحيز حسين أمين. ولو حاول ذلك المزور أن يروج حديثاً مُخْتَلَقاً لَوَاجَه المعايير الصارمة للمُحدِّثين، وانكشف كذبه عند أول خطوة. وأما مبدأ "الغاية تبرر الواسطة" و "لا بأس فى الكذب إن هو أسفر عن خير" -كما زعم الكاتب- فلا يعرفه علماء الإسلام؛ وكل من كذب على رسول الله ﷺ سُجِّل اسمه فى سجلات الدجالين الكذابين الوضّاعين المرفوضين.

ويستدل حسين أمين على صحة مزاعمه باتهام الإمام أحمد "بالتساهل" فى قبول الأحاديث الخاصة بالفضائل. فما معنى التساهل عند أحمد بن حنبل؟ وما حدوده؟ وكيف طبقه فى باب "الترغيب فى صالح الأعمال" فى مسنده؟

هذا ما سوف نفصل القول فيه فيما يأتى من هذه الدراسة إن شاء الله.

عهد التابعين

التابعون هم الذين تلقوا الحديث عن الصحابة، فكتبوه فى صحائف وكتب. وحفظوه في الصدور، وقد ذكر منهم بالإسم ٢٥٢ رجلاً وامرأة. وهكذا حُفظت السُّنة المطهرة كما أداها صحابة رسول الله ﷺ. وكان الرواد فى هذا الدور هم: الربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروبة ومالك بن أنَس - صاحب الموطأ - وابن جريج والأوزاعى والثورى وحماد بن سلمة. وقد أَوْرَثُوا الأمة تصانيف قيمة كانت مادة أساسية فى تأليف "الصحاح" ابتداء من أوائل القرن الثانى الهجرى.

ومعلوم أن الأمة المسلمة انقسمت على نفسها فى عهد الخليفة الراشد الرابع عليّ بن أبى طالب، وأخذت تتبلور الفرق المختلفة، فظهرت الشيعة ثم الخوارج، والروافض والمعتزلة. وظهرت البدع في دَعَاوَى تلك الفرق، كالقول بالقَدَر، أى أن الإنسان حر الإرادة، يفعل ما يفعل بمعزل عن مشيئة الله؛ وكالقول إن الإمامة وراثة، لا بالشورى والبيعة الحرة؛ وكالقول بأنه لا تضر مع الإيمان معصية -وهو قول المرجئة، وذهب بعض الغلاة إلى تأليه "عليّ ابن أبى طالب"!

وأخذت كل فرقة تدافع عن توجهاتها. وفى هذا السبيل

تورط كثيرون فى تزوير الأحاديث أو تحريفها أو تأويلها تأويلاً متعسفاً يخرجها من معناها. ووقعت المواجهة بينهم وبين جهابذة الحديث العظام الذين تصدَّوا لهم. فيقول ابن الصلاح فى تصويره لتلك المواجهة: "والوضَّاعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من المنتسبين إلى الزهد وضعوا الأحاديث احتساباً فيما زعموا ...ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومَحْو عارها والحمد لله." وشارك فى جريمة الوضْع "بعض الزنادقة وفَسَقَةُ المحدِّثين والمبتدعة والمتعصبين للمذاهب والأهواء."[1] ولمواجهة المزوِّرين قام علماء الحديث بصوغ المعايير الصارمة لقبول الحديث، وقوَّموا كل من رَوَى حديثاً، وأنشأوا علم الجرح والتعديل، الذى صنَّف الرواة، وميز الصادق من الكاذب، وحصروا الروايات الكاذبة فى مؤلفات خاصة سموها "كتب الموضوعات"، وعزلوها عن الأحاديث الصحيحة، كالمجذومين يُعزلون عن الأصحاء خشية العدوى! ويلاحظ الكاتب المنصف أن علماء الحديث المتخصصين اكتسبوا مهارات فائقة للتمييز بين الصحيح والزائف، وطاردوا المزوِّرين وواجهوهم بكل قوة وحزم.

وها هنا مثال لمعركة بين رجلَيْن، تبيِّن طبيعة تلك المواجهة العامة الخطيرة. فهذا "أبَان بن عياش" الذى كان ينتسب إلى جيل التابعين، وكان يُصَنَّف فى الضعفاء، وكان يروى أحاديث عن

---

(١) مقدمة ابن الصلاح؛ ص٢١٢.

"أنس" وغيره، وكان يكذب؛ فتصدّى له المحدّث الكبير "شُعْبة ابن الحجاج"، واشتد في النكير عليه حتى قال: "لأن أشرب من بول حمار حتى أرْوَى أحب إليّ من أن أقول: حدثنا أبَان عن ابن عباس!" وقال: "لأن يزني الرجل خير من أن يروى عن أبَان!".
وطلب منه "حماد بن يزيد" الكف عن مهاجمة "أبَان"، فوعده بالكف ثم عاود الهجوم الضاري، وقال "لحماد": إني رجعت عن ذلك"، (يعني عن الوعد بالكف عنه)، "فلا يحل الكَفُّ عنه، لأن الأمر دين!" ولما تُوفي "أبَان" قال شعبة: "لولا الحياء من الناس ما صلَّيتُ على أبان."(١)

وكان "شُعبة" يأتي الرجل الذي ليس أهلاً للحديث فيحذّره ويقول: "لا تحدِّث، وإلا استعْديت عليك السلطان."
وتُعْزَى إلى هذا المحدث الكبير "شعبة" هزيمة الكذابين في العراق وتبليغ الحديث الصحيح إلى العراقيين صافياً من الكذب.(٢)
وكان "شُعبة" إذا أخبر أحداً بحديث أو أفْتَى أحداً في مسألة يسأله عن اسمه وصناعته وبلده، فإذا ظهر له أي خطأ فيما بعد، ذهب إليه وأعلمه بالصواب.

فإذا أردنا التشكيك في السُّنة، كما يزيد صاحبنا، ضخمنا نشاط الكذابين، وأغفلنا جهاد الصادقين في مواجهتهم؛ أما إذا

---

(١) ميزان الاعتدال؛ للذهبي؛ جـ١ ص٨ - رقم٨ .
(٢) آداب الشافعي؛ ص ٢٠٩ .

أردنا الحقيقة فإننا نصور نشاط الفريقين؛ وساعتها سيثبت أن الصدق انتصر على الكذب، والصحيح انتصر على الزائف؛ وأن سُنَّة النبى ﷺ قد حُفظت فى تلك الحقبة المضطربة، وسُجِّلت فى الصحائف والكتب، لكى تمهد السبيل للمرحلة التالية -مرحلة الموسوعات الحديثية الكبرى.

ابن شهاب الزُّهْرى

ومن أعلام المحدثين فى عصر التابعين ابن شهاب الزهرى (محمد بن مسلم بن عبيد الله) - (٥٨-١٢٤هـ). وقد اتهمه الأستاذ حسين أحمد أمين بوضع الأحاديث بحسب رغبة الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ)؛ ومن تلك الأحاديث حديث: "لا تُشَد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى."

قال الأستاذ حسين إن الخلفاء والأمراء والولاة كانوا: "كلما أرادوا تحقيق غرض، أو فَرْضَ رأى، أو انتهاج سبيل سياسى، ينقِّبون جادِّين عن حديث صحيح يوافق غرضهم، فإن لم يجدوا حديثاً اخترعوه. وكانوا - دائماً - يجدون بين أتقى الفقهاء -ممن كانوا يجرون الرواتب عليهم- مَنْ هو على استعداد لمساعدتهم على تنفيذ سياساتهم ونَيْل مآربهم بإيجاد سند لهذه السياسات أو المآرب من الحديث."

والمثل الذى ساقه لأتقى الفقهاء المزوِّرين (!!) هو: ابن

شـــهـــاب الزُّهْرى. وإذا كـــان التــابعى الجليل "الزُّهْـرى" يزوِّر الأحاديث، فما بالكم بمن ليسوا أتقياء؟! إن القارئ لابد أن يشك فى كل حـديث، ويرتاب فى كل سُنَّة. وبذلك يصـاب المسلم بشلل فى عقيدته وعبادته وأخلاقه، وهذا هو المطلوب–أعنى هدم الإسلام لبناء شىء آخر، لم يبينه صاحبنا بعدُ!

ويستند صـاحـبنا إلى قـول المحـدِّث "مكحـول" فى حق الزُّهْرى: "أىُّ رجل هو لولا أن أفسد نفسه بصحبة الملوك."

والآن، نتساءل: ما حقيقة هذه الاتهامات؟ وما قيـمة هذا التشكيك؟

– ونجيب على هذا التسـاؤل فنقـول –أولاً– إن الحـديث سالف الذكر لم يتفرد الزُّهْرى بروايته. فهو فى صحيح البخارى عن أبى هريرة، والزُّهْرى أحد رواته (حديث رقم ١١٨٩ فى فتح البارى). لكنه فى مسند أحمد رُوِى بأربع طرق عن أبِى سعيد؛ وبطريقتين عن ابن عـمر. وليس للزُّهْرى ذكر فى رواة هذه الطرق عند أحمد.

فـإذا كـان الزُّهْرى قـد زوَّر هذا الحـديث، فـمن أين جاءت الزوايات الأخرى؟ هـل كان أبـو سـعيد وابن عـمر موظفين عند عبد الملك بن مروان أيضاً؟!

وقد شهد "مكحول" لابن شهاب الزُّهْرى فقال: "عليكم بابن شـهـاب فـإنه مـا بقى أعلم بسُنَّة مـاضـيـة منه." وقـيل

لـ"مكحول" : من أعلم من لقيت؟ قال : الزُّهْرى. قيل: ثم مَنْ ؟ قال : الزُّهْرى. قيل: ثم مَنْ ؟ قال : الزُّهْرى.(١) لكن التشكيك في الزُّهْرى يتطلب إغفال هذه الشهادة القاطعة باحترام مكحول للزُّهْرى وعلمه وإمامته لعصره، وإيراد تلك التهمة - تهمة صُحبة الملوك - فقط لا غير! وهى ليست تهمة فى حد ذاتها عند كثير من علماء الحديث؛ وإنما النقيصة الحقيقية هى تأييد ظلم الحكام وخروجهم على دين الله. وقد تكون صحبة الحكام نافعة إذا نصح العالم للحاكم وزجره عن الحرام. وقد كان عبدالملك بن مروان رجلاً صالحاً تقياً، عالماً، محدِّثاً، قبل أن يتولى الخلافة سنة ٦٥هـ. وقد رَوَى عنه الزُّهْرى بعض الأخبار والأحاديث، لكنه انقلب على عقبيه بعد تولى الخلافة، التى كان يهدده فيها عبدالله بن الزبير مدة تسع سنين.(٢) فعلاقة الزُّهْرى بعبدالملك كانت قبل الخلافة علاقة علمية بين عالِمَيْن، أو محدِّثَيْن. وإذا كانت علاقته به من تلك الطبيعة السامية، كان انقلابها إلى علاقة طاغية بمزوِّر فاقد الضمير والشرف مستحيلاً. والأرجح أن يكون الزُّهْرى ناصحاً لعبدالملك واعظاً له. ويرجح هذا أن الزُّهْرى عارض الوليد بن عبدالملك - وهو يومئذ خليفة - فى مسألة حساسة جداً. فالوليد زعم أن علي بن أبى طالب هو الذى تولَّى كِبْرَ حديث الإفك، يريد أن يشَنِّع على "عليّ" الخليفة الراشد الرابع، فرد عليه الزُّهْرى

---

(١) ابن كثير؛ البداية والنهاية؛ جـ٩ ص٣٤٦ .

(٢) المرجع السابق جـ٩ ص٦٨ .

مكذباً وقال إن الذى تولى كِبْرَه عبدالله بن أُبَىّ بن سلول.(١) ومن المعروف للجميع كراهية الأمويين لأية كلمة طيبة فى حق علىّ وأبنائه؛ وقد كان المنافقون يتقربون إليهم بسبِّ "علىّ"؛ لكن الزُّهْرى لم يتردد فى قول كلمة الحق فى وجه الخليفة الأموى، معرضاً نفسه لنقمته!

وَ جَرْحُ مكحول للزُّهْرى لا يُعْتَدُّ به عند المحدِّثين، لأنه لم يفَصِّل سبب جَرْحه؛ ولأنه يتعارض مع شهادات وتعديلات غيره من أكابر العلماء. فقال سُفيان بن عُيَيْنَة: "ما رأيتُ أَحَداً أَنَصَّ للحديث من الزُّهْرى." وذلك يبين قوة حفظه ورواية الحديث بنَصِّه، لا بمعناه. وقال عمرو بن دينار: "لقد جالستُ جابرا وابن عباس وابن عمر وابن الزبير، فما رأيت أحداً أَسْيَقَ للحديث من الزُّهْرى."(٢) وقال عمر بن عبد العزيز – الخليفة الراشد الخامس ﷺ: "ما رأيتُ أحداً أحسن سَوْقاً للحديث – إذا حدَّث – من الزُّهْرى."(٣) أى أنه كان دقيقاً متيقناً فى عرض الحديث مَتْناً وإسناداً. وهى شهادات تضع الزُّهْرى فى مرتبة أمير المؤمنين فى الحديث، وتُسْقِط تجريح مكحول له.(٤)

ولقد أراد هشام بن عبدالملك بن مروان اختبار حفظ الزُّهْرى

---

(١) القرطبى؛ الجامع؛ جـ٥ ص٤٥٩٠ .
(٢) ابن كثير؛ البداية والنهاية جـ٩ ص٣٤٥ .
(٣) المرجع السابق جـ٩ ص٣٤٥، وانظر مقدمة ابن الصلاح؛ ص٨٥-٨٦ .
(٤) أبو حامد الغزالى؛ المستصفى؛ ص١٨٨ .

فطلب إليه إملاء عدد من الأحاديث على أولاده، فَأَمْلَى أربعمائة حديث عليهم. وبعد فترة قال هشام بن عبدالملك للزُّهْرى: إن الكتاب الذى سجلوا فيه الأحاديث ضاع! فقال الزُّهْرى: لا عليك! وأَمْلَى الأحاديث نفسها مرة أخرى "فَأَخرج هشام الكتاب الأول فإذا هو لم يغادر حرفاً واحداً!"(١).

هذا فضلاً عن استحالة أن يطلب عبدالملك بن مروان شيئاً مستحيلاً - أعنى إقناع المسلمين بأن زيارة المسجد الأقصى تغنى عن أداء فريضة الحج! فلم يكن عبد الملك حاكماً علمانياً جاهلاً مثل أتاتورك مثلاً ليطلب ذلك من الزُّهْرى أو من غيره. والحديث المذكور لا يقول هذا القول السخيف، بل يحدد المساجد التى يحل للمسلم قصْدُ زيارتها فحسب.

وأما "مكحول" الذى أخذ صاحبنا كلمته بثقة، وبلا أدنى ريب، وبلا فحص، فقد قال فيه الذهبى: "هو صاحب تدليس. وقد رُمِىَ بالقدر. فالله أعلم. يروى بالإرسال عن "أُبَىّ" وعُبادة ابن الصامت وعائشة وأبى هريرة.(٢) لكن طالما كان التشكيك هو الغاية فليس يهم الكاتب أن يكون سنده حقاً أو باطلاً!

ولابد أن نذكر أن عبد الملك بن مروان نفسه أَدَّى فريضة الحج سنة ٧١هـ؛ وكلَّف عامله الحجاج بن يوسف الثقفى ليحج

---

(١) ابن كثير؛ البداية والنهاية جـ٤ ص١٧٧ .

(٢) ميزان الاعتدال؛ رقم ٨٧٤٩ .

بالناس سنة ٧٢هـ وسنة ٧٣هـ وسنة ٧٤هـ. وفي موسم سنة ٧٥هـ كان عبدالملك نفسه على رأس إمارة الحج.[١] فكيف يمكن أن نصدق أن عبد الملك حرّض الزُّهْرى لتزوير حديث لصرف الناس عن الحج فى حين أنه هو نفسه أدى الفريضة فى مكة كما أنه جعل عامله أميراً للحج إلى مكة، ولم يحدث قط أن أرسل وفوداً إلى بيت المقدس برئاسته أو رئاسة عماله؟

الأمـــويـــون

ويتهم حسين أمين "الأمويين!" -هكذا بطريقته العشوائية، دون تحديد أو ذكر لأى اسم، ودون ذكر لأى مرجع يُعتد به - بوضع الأحاديث: "التى تحث المسلمين على طاعة ولى الأمر: من أطاع أميراً فقد أطاعنى، ومن عصاه فقد عصانى" . ثم يقول: "ويذكر أن هذه الطاعة واجب دينى حتى لو كانت الحكومة فاسدة ظالمة." وكلام كثير من هذا القبيل عَقّب به، فى خليط قبيح ليوهم القراء بأن المحدثين زوّروا لنصرة الفساد والظلم.

فأين هذا من الحقيقة الإسلامية؟

- إن طاعة أولى الأمر مقررة فى القرآن الكريم نفسه، فى سورة النساء، الآية رقم ٥٩ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ فليس الأمويون

---

(١) تاريخ الطبرى؛ أحداث السنوات من ٧١ إلى ٧٥ .

ولا غيرهم هم الذين قرروا هذه الطاعة. ولا حاجة لأحد فى أن يُزوِّر أحاديث تقرر هذه الطاعة التى قررها القرآن الكريم بكل وضوح.

– والطاعة التى يقررها القرآن وتبيِّنها السُّنة هى طاعة الأمير المسلم الذى تقلَّد منصبه بالشورى والبيعة الحرة، على سُنَّة رسول الله ﷺ التى سار عليها الراشدون، لا الحكام المغتصبون الذين انتزعوا الإمارة بحدِّ السيف. وهذه الطاعة محدودة بحدود طاعة الله ورسوله، "ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق".(١)

– فالمزوِّر هنا حقاً هو ذلك الذى يتجاهل هذه الحقائق.

– وفى ضوء هذه القواعد السياسية السامية قال المحدث الكبير سفيان الثورى: "الخلفاء أبوبكر وعمر وعثمان وعلىّ وعمر ابن عبدالعزيز، ومن سواهم فهو مُبْتَزّ."(٢) ولم يُجِزْ بعض العلماء إمارة المبتز إلا حَقْناً للدماء وسداً لذرائع الفتنة؛ والآن بعد تجارب التاريخ نستطيع أن نقول إن الذين أجازوا إمارة المبتزين أخطأوا فى اجتهادهم، وأن الذين ثاروا عليهم كالحسين بن على وعبد الله بن الزبير – رضى الله عنهما – كانوا على حق. ولم يجرؤ أحد على وَصْف معاوية بن أبى سفيان – مثلاً – بأنه "خليفة راشد"؛ ولم يجرؤ أى مزوِّر على وَصْفه بذلك؛ وهذا يدل

---

(١) راجع: نيل الأوطار؛ جـ٧ ص١٧٣.
(٢) آداب الشافعى؛ ص١٩١.

على رسوخ مبادئ الشورى والبيعة الحرة، والرضا، فى عقد الإمارة كما فى كل العقود. وكل حديث (من تلك التى كوّمها حسين أمين فى مقالته، والتى تخالف المبادئ الإسلامية) وَجَدَ من يمحّصه ويبيّن زيفه، ويضعه ضمن "الموضوعات" أو الضعاف. والباحث العلمى يتحرى الأحاديث الصحاح، أما المشكك فمصادره كتب "الموضوعات".

آل البيت والشيعة

ويتهم حسين أمين آل بيت النبى ﷺ وشيعة علىّ، دون تحديد أو استثناء، على طريقته العشوائية غير العلمية، بأنهم: "لم يروا غضاضة ولم يستشعروا حرجاً إذْ يختلقون حشداً من الأحاديث ينسبونها إلى النبى ﷺ ... ومن هنا ظهرت أحاديث مثل: "من كنت مولاه فَعَليّ مولاه، اللهم وَالِ من وَالاه وعَادِ من عاداه." و"من آذَى علياً فقد آذانى."

– ثم يقول إن المعيار عند آل البيت وشيعة علىّ، وكذلك عند الأمويين، كان: "دائماً لدى هؤلاء وأولئك أن الغاية تبرر الواسطة، وأن أية وسيلة مهما حوت من التلفيق والبهتان لا غبار عليها ما دام من شأنها إرجاع الحق لأهله..".

هذا وصفه للأمويين والشيعة ولآل البيت، واستباحتهم الكذب على النبى ﷺ. فماذا يقول الباحثون العلميون المحترمون فى هذه القضية؟

– فيما يتصل بالشيعة وموقفهم من السُّنة النبوية وشروطهم لقبول الحديث، يقول الشيخ محمد أبو زهرة إن الحديث يشترط فيه لكى يُعد صحيحاً عندهم:

أ – الاتصال بالمعصوم بسند لا انقطاع فيه.

ب – أن يكون الرواة فى جميع الطبقات عُدُولاً.

ج – أن يكون الرواة ضابطين.

فالشيعة لم يستبيحوا الكذب على النبى ﷺ أو على أئمتهم واشترطوا الشروط لقبول أى خبر أو حديث يُنسب إليهم. ويجب أن نلاحظ أن الشيعة يعتبرون أئمتهم معصومين ويأخذون بأقوالهم كمصدر للاعتقاد والتشريع، لأنهم – عندهم – يتكلمون عن النبى ﷺ.(١) فما حاجتهم إلى التزوير على رسول الله؟

ولنفرض أن من الشيعة مَن زوَّر بعض الأحاديث، كما زوَّر بعض أهل السُّنة وغيرهم من أتباع الفرق الأخرى، هل ذلك يجيز لباحث علمى نزيه أن يقذف "الشيعة" و"آل البيت" دون تمييز بأشنع الاتهامات وأكبر الكبائر، كالتلفيق والبهتان؟! وهل كان "علىّ" بحاجة إلى أحاديث مزوَّرة ليعلم المسلمون مكانته من النبى ﷺ والإسلام؟ إن أبا بكر، وعائشة، وأهل السُّنة جميعاً، رَوَوْا عدداً كبيراً من الأحاديث النبوية التى ترفع قَدْر "علىّ" إلى

---

(١) محمدأبو زهرة؛ الإمام الصادق؛ دار الفكر العربى؛ ص٤٢٤، ص٤٢٦.

عنان السماء، فما الغرابة فى حديث يقرر أن النبى ﷺ يحث المسلمين على موالاة "علىّ" أو حُبِّه أو اجتناب أذيته؟(١)

هنا كما فى المسائل الأخرى تبرز خطايا ذلك الكاتب المشكك الهدام وينكشف عواره.

غياث والمهدى

واتهم حسين أحمد أمين "الفقهاء!" هكذا فى خبطة واحدة بأنهم كانوا يضعون الأحاديث المزورة: "من أجل إرضاء أمراء بنى العباس ولإشباع نزواتهم. والدليل على هذا عنده قصة "غياث" والخليفة المهدى. فالمهدى كان يهوى سباق الحمام فى حين كان "السُّنيون!" يحرِّمونه؛ وقد تمكن المهدى من إقناع مُحدِّث هو "غياث" بأن يسند حديثاً فى هذا الصدد يقول: "لا سباق إلا فى خف أو حافر أو جناح." فأجزل له المهدى العطاء وواصل هوايته! ولم تكن عبارة "أو جناح" واردة فى الحديث.

- هذه هى الحادثة كما صورها حسين أمين.

والحق أن "السُّنيين!" - بلغة ذلك الكاتب أو أهل السُّنة كما يعرفهم العالم أجمع لم يحرِّموا سباق الحمام. ومن ثم لم يكن المهدى بحاجة إلى تزوير حديث لممارسة هوايته. ثم إن الخبر لم يقل كلمة واحدة تدل أن المهدى "تمكن من إقناع محدث"! أو حاول ذلك!

يقول ابن قدامة إن المسلمين أجمعوا على جواز المسابقة فى الجملة. "فأمّا المسابقة بغير عوض فتجوز مطلقاً من غير تقييد

---

(١) عباس محمود العقاد؛ عبقرية علىّ؛ دار نهضة مصر؛ ص١١٤ وما بعدها.

بشيء معين، كالمسابقة على الأقدام والسفن والطيور (وفيها الحمام بطبيعة الحال!) والبغال والحمير والمزاريق."[1]

ولم يكن "غياث" معدوداً بين المحدِّثين. وقد قال عنه الإمام أحمد: "تَرَكَ الناس حديثه، وَرَوَى عن ابن عباس عن يحيى؛ ليس بثقة. وقال الجوزجاني: كان فيما سمعت غَيْرَ واحد يقول: يضع الحديث. وقال البخاري: تركوه.[2]

– فيريد حسين أحمد أمين أن يثبت أن "الفقهاء" و"المحدِّثين" زوَّروا الأحاديث بدليل وجود رجل كذاب، وضَّاع، متروك، نبذه المحدِّثون والفقهاء، كما نبذوا المئات من أمثاله! والمهدى نفسه كان يعلم أن الرجل منافق، وقد قال، لما قام غياث من عنده: "أشهد أن قَفَاك قَفَا كذاب!" وإذا واصل المهدى هوايته فذلك لأنها حلال ككل المسابقات المشروعة.

– والقصة تبدو مُخْتَلَقة. وقد يكون الباعث على اختلاقها الرغبة فى النيل من خلفاء بنى العباس، لأن سباق الحمام لم يكن محرماً فى أى وقت، وقد مارسه المسلمون فى كل زمان ومكان بإجازة النبى ﷺ له، وبممارسة السَّبَق مع الصحابة. ولو فرضنا صحة القصة لكانت شاهداً على أن المسلمين كانوا قادرين على كشف أى تزوير فى أحاديث نبيهم، مهما كان ضئيلاً، وأنهم كانوا يرفضونه كما فعل المهدى.

---

(١) المغنى؛ لابن قدامة؛ نشر مكتبة الجمهورية العربية؛ بدون تاريخ؛ ج٨ ص٦٥١.

(٢) ميزان الاعتدال؛ للذهبى؛ رقم ٦٦٧٣.

الصحاح و المسانيد

بدأت عملية تدوين الصحاح والمسانيد التى هى موسوعات حديثية بوصفها التطور الطبيعى لما سبقها من مراحل أوَّلُها كتابة الحديث فى عهد النبوة، فكانت كالنهر تشكله الجداول والروافد التى تتحد فى مجراه وتصب فيه.

- ومن غير الممكن ظهور كتاب مثل "الموطأ" للإمام مالك دون مقدمات وتطورات تمهد لظهوره.

- هذا وقد بلغ عدد الصحاح والمسانيد ١٢ كتاباً.(١)

وألف المحدِّثون كتباً ضمت "الموضوعات" - أى الأقوال التى نُسبت زوراً إلى رسول الله ﷺ، منها:

١ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق.

٢ - والعلل المتناهية فى الأحاديث الواهية، لابن الجوزى.

٣ - والفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة، للشوكانى.

٤ - واللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، للسيوطى.

٥ - والكشف الإلهى عن شديد الضعف والموضوع والواهي، للسندوسى.

٦ - وميزان الاعتدال، للذهبى.

---

(١) ابن الصلاح؛ المقدمة؛ ص٥٨٥ - ٥٨٧.

وقد بُذلت عناية فائقة بالرواة؛ لأن تمييز الثقات من الضعفاء: "من أجلّ نوع (من أنواع المعارف الحديثية) وأفخمه، فإنه المِرْقاة - أى السلم - إلى معرفة صحة الحديث وسقمه."(١) وقد ألَّفَ بعض العلماء كتباً فى "الثقات" وفى "الضعفاء"، كابن حبان. ومنهم من ألَّفَ فى "الجرح والتعديل" -وهو علم تقويم الرواة من حيث الثقة والصدق والضبط أو عدمه، وعلى رأسهم يحيى بن سعيد القطان، وتلامذته: يحيى بن معين وعلىّ بن المدينى وأحمد بن حنبل، والبخارى ومسلم.

وقد ورث هذا التراث الحديثى الموسوعى أربعة من أعلام المحدِّثين، هم: الذهبى، والمزى، والعراقى، وابن حجر. ولكى ندرك عظمة هذا العلم وسعته نذكر أن كتاب "الذهبى" "ميزان الاعتدال" فحص أكثر من عشرة آلاف راوٍ! وهو يصف أولئك الرواة فيقول:

"وقد احتوى كتابى هذا على ذكر: الكذابين والوضّاعين المتعمِّدين قاتلهم الله؛ وعلى الكذابين فى (ادعائهم) أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا؛ ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير؛ ثم على الكذابين فى لهجتهم، لا فى الحديث النبوى؛ ثم على المتروكين الهَلْكَى الذين كثر خطؤهم وتُرك حديثهم ولم يُعْتَمد

---

(١) المرجع السابق ص٥٨٨ .

على روايتهم؛ ثم على الحفاظ الذين فى دينهم رِقّة وفى عدالتهم وَهْن؛ ثم على المحدِّثين الضعفاء من قِبَل حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يُترك حديثهم، بل يُقبل ما رووه فى الشواهد، والاعتبار بهم، لا فى الأصول والحلال والحرام - أى الشريعة؛ ثم على المحدِّثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لِين ولم يبلغوا رتبة الأَثْبات المتْقنين؛ ثم على خلق كثير من المجهولين.. إذْ المجهول غيرُ مُحْتَجٌ به؛ ثم على الثقات الأَثبات الذين فيهم بدعة؛ أو الثقات الذين تكلَّم فيهم مَنْ لا يُلتفت إلى كلامه فى ذلك الثقة، لكونه تعنَّت فيه وخالف الجمهور من أُولى النقد والتحرير؛ فَإنّا لا ندَّعى العصمة من السهو والخطأ فى الاجتهاد فى غير الأنبياء."(١)

وقد جعل المحدِّثون للرواة درجات؛ فهناك درجات الصدق والتثبت والثقة والحفظ، وهى: ثَبْت حُجَّة - ثَبْت حافظ - ثقة مُتْقن - ثقة ثقة - صَدُوق - لا بأس به - مَحَلّه الصدق - جيد الحديث - شيخ وسط - شيخ حسن الحديث - صدوق إن شاء الله - صُوَيْلح... وهناك فوق هؤلاء جميعاً رتبة: أمير المؤمنين فى الحديث.

وهناك درجات الكذب والتزوير والوضْع، وهى: دجَّال

(١) ميزان الاعتدال؛ للذهبى؛ جـ١ ص٣ (مثل كلام مكحول فى حق الزهرى).

كـذاب - وضَّـاع يضع الحـديث - متـهم بالكذب - مُتَـفَق على تركه - متروك ليس بثقة - سكتوا عنه - ذَاهِـبُ الحديث - فيه نظر - هالك - ساقط - واهٍ بمرة - ليـس بشـىء - ضعيف جدا - ضعَّفـوه - ضعيـف وواهٍ - منكـر الحـديث - يُضَعَّـف - فيه ضعف - قـد ضُعِّـف - ليس بالقـوى - ليـس بحُجَّـة - ليـس بـذاك - يُعرف ويُنكر - فيه مقال - تُكُلِّـم فيه - لَيِّن - سيئ الحفظ - لا يُحتج به - اختُـلف فيه - صدوق لكنه مبتدع.

ويلاحظ أن ثمة فروقاً دقيقة جدا بين هذه الدرجات، وأن بعضها يتشابه، وأن بعضها يتداخل. فهاهنا صعوبات حقيقية عند التطبيق. ومرد ذلك إلى أنها أوصاف لأقوال الرواة وتقويم لأخلاقياتهم؛ وفي ذلك تباين واسع المدى بين أفراد البشرية.

المُـوَطَّـــــأ:

جاء ظهور الموسوعات الحديثية - إذن - كتطور طبيعى لانتشار العلم بالحديث وعلومه. وأقدم هذه الموسوعات كتاب "الموطأ" الذى ألَّفه الإمام مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ)؛ ثم تلاه "الجامع" الذى ألَّفه الإمام محمد بن إسماعيل البخارى (١٩٤-٢٥٦هـ)، ثم مسند الإمام أحمد بن حنبل (الذى توفى سنة ٢٦١هـ)، ثم توالى صدور الكتب الموسوعية بعد ذلك.

واتهامات الأستاذ حسين أحمد أمين بالتزوير والوضع والكذب على النبى ﷺ مَسَّت هؤلاء الأئمة جميعاً، بل إنها

مَسَّت بعضهم من جهتين: من حيث هو فقيه، ومن حيث هو محدِّث. وتفنيد تلك الاتهامات الشنيعة يتطلب دراسة مناهج أولئك الأئمة ومعاييرهم لقبول الحديث، لنرى إن كانوا كذبوا على النبي ﷺ، أو قبلوا في كتبهم أحاديث مزوَّرة. وهذه الدراسة مفيدة، ليس فقط لتفنيد تلك الاتهامات، بل للتعريف بالعمل العلمي الباهر الذي أنجزه أولئك الرواد العظام، وكيف حفظوا السُّنة النبوية نقيَّة من الكذب.

والإمام "مالك بن أنَس" مُتَّهَم كمحدِّث وكفقيه. وهو أيضاً عَلَم بين "السنيين" وبين "أنصار السُّنة" - وهي الفئات التي اتهمها صاحبنا بتزوير الأحاديث واستباحة الكذب على رسول الله ﷺ. فماذا تقول المصادر الموثوق فيها عن الإمام مالك وعن كتابه "الموطأ"؟ هل تهاون مالك في قبول الأحاديث التي سجلها في كتابه؟ وهل زوَّر مالك حديثاً واحداً أو اختلق خبراً أو ألَّف رواية لا أصل لها؟

- يقول الإمام الشافعي: "كان مالك إذا شك (في حديث) لم يتقدم، إنما يهبط بالحديث أبداً - إذا كان مسنداً - إنما ينزل درجة."؛ "فهو لا يحدث إلا عن الثقة."[1] وكان يطرح الحديث كلية إذا شك فيه.[2] وبعد أن فرغ من تأليف "الموطأ" بهذا المنهج

(١) أبو حاتم الرازي؛ آداب الشافعي ومناقبه؛ ص٢٠١.

(٢) مقدمة كتاب الموطأ؛ للدكتور محمد كامل حسين؛ طبعة كتاب الشعب؛ تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي.

الصارم عرضه على سبعين فقيهاً من المتخصصين فى علوم الحديث فى المدينة المنورة: "فكلهم وَاطَأنى عليه، فسميته الموطأ."

ولم يأخذ عن راوٍ حديثاً، مهما كانت الثقة فى عدالته وصدقه، إلا أن يكون من أهل الاختصاص فى علوم الحديث.

وأنفق "مالك" أربعين سنة فى تأليف كتابه القيم.

وقد شهد الشافعى للموطأ فقال: "ما ظهر على الأرض كتاب – بعد كتاب الله – أصح من كتاب مالك."(١) فيالها من شهادة.. من إمام لإمام!

لكن علماء الحديث لم تمنعهم شهادات العلماء للموطأ من إعادة فحصه، فتناولوه بالفحص، حديثاً حديثاً، ودون أدنى تهاون أو مجاملة أو رهبة. ومن أمثلة ذلك نقد الشافعى لبعض الهنات اليسيرة فى أسماء الرواة؛ فقد وجد تصحيفاً فى اسم "عمر بن عثمان" والصواب أنه "عمرو بن عثمان"، وفى اسم "جابر بن عَتيك" والصواب أنه "جبر بن عتيك"، وفى اسم "عبدالملك بن قَرَيْر" والصواب أنه "عبدالعزيز بن قرير".(٢) ومن أمثلة ذلك أيضاً أن ابن عبدالبر وجد واحداً وستين حديثاً غير مسندة عن طريق مالك، ولكنها مسندة عن غير طريقه، باستثناء أربعة أحاديث. وهذه التفصيلات الدقيقة تشير إلى عمق تلك الفحوص وشمولها. وفَحَصَ الشيخ ابن الصلاح الأحاديث

---

(١) المرجع السابق.

(٢) آداب الشافعى؛ ص٢٢٤-٢٢٥.

الأربعة، ثم وَصَلَها. وانتقد الشيخ أحمد محمد شاكر وَصْلَ تلك الأحاديث لأن ابن الصلاح لم يذكر الأسانيد التى وصل بها تلك الأحاديث، وقال إنه: "لا يستطيع أهلُ العلم بالحديث أن يحكموا باتصالها إلا إذا وُجدت الأسانيد وفُحصت حتى يتبين إن كانت متصلة أوْ لا، وصحيحة أوْ لا."(١) فلا تزال هذه الأحاديث موضع نقد ومراجعة إلى اليوم، لأن السُّنة "دين" لا شعر أو أدب أو تاريخ، كما قال مالك رحمه الله.

وهكذا كان مالك يسجل الأحاديث فى كتابه بكل أمانة، فالمرفوع مرفوع والمُرْسَل مُرسل، وحديث الصحابى حديث صحابي، ورأيه رأيه، لا يغير ولا يبدل حرفاً واحدا. ونظراً لوجود أحاديث غير مسندة، وتَرَدُّد قول مالك: "رأيي" وقولُه: "الأمر المجتَمع عليه"، و"الأمر عندنا"، و"الأمر ببلدنا" و "أدركت أهل العلم" و"سمعْتُ بعض أهل العلم" ظن بعض تلاميذه أن تلك الأحاديث مجرد آراء واجتهادات له. وَرَدَّ مالك على سائل سأله عن ذلك فقال: "فَلَعَمْرِى ماهو برأيي، ولكنه سَمَاع من غير واحد من أهل العلم والفضل، والأئمة المهتَدَى بهم الذين أَخذتُ عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله تعالى، فكثُر عليَّ، فقلتُ: "رأيي!" وذلك رأيي، إذا كان رأيهم رأى الصحابة الذين أدركوهم عليه، وأدركتُهم أنا على ذلك. فهذا وراثة توارثوها قرناً

(١) المرجع السابق..

عن قرن (أى جيلاً عن جيل) إلى زماننا . وماكان رأيا فهو رأى جماعة ممن تقدم من الأئمة . وماكان فيه "الأمر المجتَمع عليه" فهو ما اجتُمع عليه من قول أهل الفقه والعلم، لم يختلفوا فيه . وماقلتُ : "الأمر عندنا" فهو ماعمل به الناس عندنا (فى المدينة المنورة)، وَجَرَتْ به الأحكام وعرفه الجاهل والعالم . وكذلك ماقلتُ فيه : "ببلدنا" ، وماقلتُ فيه : "بعض أهل العلم" فهو شىء اسْتحْسنته من قول العلماء . وأما مالم أسمع منهم فاجتهدتُ ونظرتُ، على مذهب من لقيته، حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريباً منه، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم . وإن لم أسمع ذلك بعينه فَنَسَبْتُ الرأى إلىَّ، بعد الاجتهاد مع السُّنة وما مضى عليه عمل أهل العلم المقْتَدَى بهم، والأمر المعمول به عندنا منذ لدن رسول الله ﷺ والأئمة الراشدين، مع مَنْ لقيتُ، فذلك رأيهم ما خرجتُ إلى غيره ."(١)

ومن الجلى أن هذا المنهج يتناقض مع الصورة البشعة التى صورها حسين أحمد أمين للفقهاء المجتهدين الذين اجتهدوا ونسبوا اجتهاداتهم زوراً إلى رسول الله! إن الإمام الكبير بدا لبعض تلاميذه وكأنه ينسب آراء غيره إلى نفسه، على نقيض أوهام حسين أحمد أمين! فشرح لهم – ولنا – منهجه العلمى الدقيق الذى ينسب كل علم لأهله وكل اجتهاد لأصحابه، إلى جانب

(١) مقدمة الموطأ؛ ص ٢٥

الأحاديث النبوية، وأعمال أهل المدينة الذين التزموا بسنَّة نبيِّهم وطبقوها، فكان رحمه الله أنموذجاً للأمانة العلمية.

وليس ثمة إشارة أو خبر أو دليل على أن "مالكاً" كان يميل إلى الاجتهاد ثم نسبة اجتهاداته إلى غيره، ناهيك عن نسبتها زوراً إلى النبي ﷺ ! وهذا "الموطأ أمامنا يشهد بوضوح قاطع على أن الإمام حرص على أن ينسب آراءه لنفسه. ففي كتاب الطهارة - الحديث رقم ٨ - سئل الإمام عن رجل نَسِيَ أن يتمضمض ويستنثر، حتى صلى، فقال: ليس عليه أن يعيد صلاتَه، ولْيُمضمض ويستنثر (في) ما يستَقْبل، إن كان يريد أن يصلي. وهو يَرْوِي ويُفتي - أحيانا - استناداً إلى قول الصحابي؛ ففي باب جامع غُسل الجنابة رقم ٢٢- الحديث رقم ٨٨- يُحَدِّث مالك عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: "لا بأس أن يُغْتَسَل بفضل المرأة مالم تكن حائضاً أو جُنباً." وفي باب زكاة العُروُض، وهي الأموال المستثمرة في التجارة، أورد مالك فتوى عمر بن عبد العزيز وعمله (الحديث رقم ٢٠)، ثم علق عليه، وأفتى في المسألة استناداً إلى ماكان سائداً في المدينة. وفي باب " الوصية للوارث والحيازة" أفتى مالك بأن "الرجل إذا كان صحيحاً، كان أحق بجميع ماله يصنع فيه مايشاء؛ إن شاء أن يخرج من جميعه خَرَجَ، فيتصدق به، أو يعطيه من يشاء." ومثل هذا كثير جداً.

فلم يكن ثمة أي سبب يدعو الإمام إلى التَنصُّل من اجتهاداته، إذ لقيتْ القبول من جماهير المسلمين في عصره، وإلى

يوم الناس هذا. وقد أَفْتَى مالك أحياناً فتاوى شجاعة، خطرة، جلبت عليه نقمة الحكام الطغاة من بنى العباس. فقد أتاه أهل المدينة يستفتونه فى الخروج مع "محمد" - المعروف بالنفس الزكية - فَأفتاهم بالخروج، فقالوا: إن فى أعناقنا بيعة لأبى جعفر (المنصور العباسي)، فقال الإمام: "إنما بايعْتم مُكرَهين، وليس على مُكْرَه يمين." ولذلك عاقبه العباسيون، وأمر المنصور بضربه.(١)

هذا واحد من "الفقهاء المجتهدين" الرواد الذين اتهمهم حسين أحمد أمين بالكذب على رسول الله ﷺ فبماذا نصف تلك الاتهامات؟ هل نقول إنها افتراءات وأباطيل أملاها التحيز؟ أَم نقول إنها جسارة ممقوتة على الحقائق؟ أ م نقول إنها أكاذيب لا غاية من ورائها سوى التشكيك فى السُّنة النبوية؟(٢)

* * *

(١) تاريخ الطبري؛ أحداث سنة ١٤٥هـ

(٢) حسين أحمد أمين؛ دليل المسلم الحزين: ط ١ ص ١٤٣

الإمام أحمد بن حنبل

(١٦٤-٢٤١هـ)

لم يخص حسين أحمد أمين اتهامه بالتزوير فقيهاً معيناً، ولكنه اتهم "الفقهاء"، "المجتهدين"، و"الخلفاء"، و"الأتقياء"، جزافاً! فكان علينا أن نستعرض مناهج الفقهاء الأربعة المجتهدين من أهل السُنَّة، ولا نكتفي بأحدهم، فكان لمجازفته جدواها إذْ حَفَّزَتنا على تناول تلك المناهج وعرْضها على القراء على حقيقتها، وَ رُبَّ ضارة نافعة!

وأحمد بن حنبل كما هو معلوم للكافة محدِّث وفقيه مجتهد، وإمام. وكتابه "المُسْنَد" أحد الكتب الصحاح السّتة التى دَوَّنت السُنَّة النبوية الصحيحة؛ وهو ﷺ فوق مستوى الشبهات، ولا يمكن أن يتهمه بتزوير الأحاديث أى باحث علمى منصف، مهما كان معارضاً له أو لمذهبه أو رافضاً للإسلام كدين؛ فلم يقل مستشرق كافر بالإسلام – مثلاً – إن أحمد بن حنبل كان يجتهد ثم يزعم أن اجتهاده سُنَّة ينسبها زوراً إلى النبى ﷺ!

– يقول الإمام الشافعي : "خَرجْت من بغداد وما خلَّفت بها أحداً أَوْرع ولا أتقى ولا أفقه ولا أعلم

من أحمد بن حنبل."[1] وقال عبد الملك الميمونى: "ما رأت عينى أفضل من أحمد بن حنبل، وما رأيت أحداً من المحدِّثين أشد تعظيماً لحرمات الله - عز وجل - وسُنَّة نبيِّه ﷺ - إذا صَحَّت عنده - ولا أشد منه."[2]

- وكان أحمد يكره الكتب التى تشتمل على الرأي؛ فيذكر أنه قال لعثمان بن سعيد: "لا تنظر فى كتب أبى عبيد، ولا فيما وضع إسحاق، ولا سفيان، ولا الشافعي، ولا مالك، وعليك بالأصل."[3] يعني: الكتاب والسُّنة. وكان يكره أن يُكتب شيء من رأيه أو فتواه.[4] وقال أحمد: "بلغنى أن "إسحاق الكَوْسَج" يروى عنى مسائل بخراسان؛ اشْهدوا أَنِّى قد رجعتُ عن ذلك كله.[5] يريد بذلك تحذير الناس من القول فى دين الله بالرأى الذى كثيراً ما يتغير ويرجع عنه قائله، وهو ما حدث فعلاً لأحمد ولغيره من كبار الأئمة حين نضجوا علمياً.

- وثمة حادثة مَهُولة أَلَمَّت بالإمام الكبير، وهى المعروفة بمحنة "خَلْق القرآن" - أى القول: "إن القرآن مخلوق". فقد كان المعتزلة يقولون بذلك، وكان خلفاء بنى العباس يعتنقون تلك المقولة، فأراد الخليفة المأمون ثم المعتصم أن يحمل الإمام الكبير

---

(١) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزى؛ نشر الخانجى ط١ ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م ص ١٤٥

(٢) المرجع السابق؛ ص ٢٢٩ .

(٣) المرجع السابق؛ ص ٢٤٩ .

(٤) المرجع السابق؛ ص ٢٥١ .

(٥) المرجع السابق؛ ص ٢٨٥ .

حملاً على القول بها. ورفض أحمد رفضاً باتاً، فعذبوه العذاب الشديد حتى أشرف على الهلاك؛ وكلما عاودوا الكرة عليه قال: "اعطونى شيئاً من كتاب الله - عز وجل - أو سُنَّة رسول الله ﷺ حتى أقول به."(١)

هذه الحادثة الشهيرة تنسف مزاعم حسين أحمد أمين نَسْفاً. إذ لم يستطع الخليفة المعتصم أن يزوِّر حديثاً يؤيد مقولته، ولا استطاع ذلك واحد من علماء المعتزلة الكبار؛ ولو كان تزوير الأحاديث لعبة يسيرة كما صورها حسين أحمد أمين لما كان هناك داعٍ للجدال الطويل العريض، العنيف، الذى خَيَّم على الحياة السياسية والعلمية والدينية سنوات عديدات بسبب هذه القضية، إذ كان يكفى أن يأتى أحدُهم بحديث واحد مزوَّر منسوب إلى النبى ﷺ ليُفحِم أحمد بن حنبل وغيره من الرافضين، كما توهم حسين أحمد أمين. لكن هذا لم يحدث قط. ولم يجسر أى عالم أو محدِّث أو فيلسوف على تزوير حديث واحد. ولو كان أحمد من مزوِّرى الأحاديث لأفلَتَ من العذاب بتزوير حديث يؤيد موقفه! لكن هذا لم يحدث، ولم يخطر ببال أحد قط كحل للمشكلة أو كوسيلة للنجاة من عذاب المعتصم وزبانيته. فأين هذا من الصورة الزائفة التى اخترعها خيال حسين أحمد أمين؟

لكن هذه الشجاعة، وهذه الأمانة، وهذا الورع، لم يمنع

---

(١) المرجع السابق؛ ص٤٠١.

العلماء من نَقْد مسند الإمام أحمد ومراجعته. فيذكر الأستاذ أحمد عبدالرحمن البنا رحمه الله فى خطبة كتابه "بلوغ الأمانى" المنشور مع "الفتح الربانى لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى"، أن: "فى المسند أربعة وعشرين حديثاً طعن "الحافظ العراقى" فى تسعة منها، وأورد ابن الجوزى الخمسة عشر الباقية فى "موضوعاته"، فتصدَّى للذَّبِّ عن جميعها الحافظ ابن حجر العسقلانى.." (ص٤) وتناول المسند بالدراسة "الحافظ السيوطى"، وانتهى إلى أنه: "ليس فى المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبدالرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفاً. قال: والاعتذار عنه أنه مما أَمَرَ أحمد بالضرب عليه، فَتُرِك سهواً."(١)

وقال الحافظ أبو موسى المدينى رحمه الله فى كتابه "خصائص المسند": وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتُقِى من حديث كثير، ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً. قال ولم يُخرج (حديثاً) إلا عمن ثبت عنده صدقُه وديانتُه، دون مَنْ طُعِن فى أمانته."(٢) وهذا ينفى زعم مَنْ زعم أن أحمد كان يتساهل فى الأسانيد ورواية "ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير اهتمام ببيان ضعفها، فيما سوى

(١) بلوغ الأمانى؛ جـ١ ص٨ (والضرب عليه يعنى شطبه).
(٢) المرجع السابق؛ جـ١ ص٩.

صفات الله تعالى، وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما"، وذلك كالمواعظ والقصص وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلّق له بالأحكام والعقائد. "[1] هذا الكلام أورده ابن الصلاح في مقدمته عن "مجهول" ومعلوم أن الأحاديث الضعيفة ربما يوجد من بينها ما هو مقبول بمعايير الشريعة وأصول الرواية. لكن التساهل في الإسناد أو في الرواية، على الرغم من كل الشروط، لم يكن من معالم منهج الإمام أحمد، بل العكس هو الصحيح. ولو كان أحمد من المتساهلين لتُرك حديثه، كما تُرك حديث "ابن لهيعة"، مع جلالته.[2] وقد شهد كبار المحدِّثين لمسنده بعد أن راجعوه ونقدوه حديثاً حديثاً، كما سبق أن بيَّنا، فلا قيمة تذكر لكلام مجهول يزعم تساهله.

وكان أحمد وسائر الأئمة يراجعون أنفسهم، فكلما نضج الإمام غَيَّر بعض ما كتب من فقه أو حديث بحسب ما يبلغه من علم. مثال ذلك الحديث رقم ٨٨ – من كتاب الخلافة والإمارة – في مسند أحمد، إذْ رَوَى أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "يُهلك أمتي هذا الحي من قريش". قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: "لوْ أنَّ الناس اعتزلوهم!" فيقول عبدالله ابن أحمد بن حنبل: قال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ، يعني

(١) مقدمة ابن الصلاح؛ ص٢١٧
(٢) المرجع السابق؛ ص٣٢٦

قوله ﷺ: "اسمعوا وأطيعوا واصبروا." وقد خرجه ابن حجر العسقلانى رحمه الله فقال: إسناده صحيح، ورواه البخارى ورواه مسلم إلى قوله: اعتزلوهم."(١) إنه إذن حديث معلول المتن عند أحمد، وسبب ذلك أنه يخالف أحاديث أخرى يرى أحمد أنه لا يمكن التوفيق بينه وبينها، وأن من الضرورى الحفاظ على الأحاديث الأوثق، وإن تَطَلَّبَ الأمرُ إعْلاَلَ حديث إسناده صحيح. وهذا منهج سديد للترجيح عند التعارض واستحالة التوفيق.

وَلْنَرْجع إلى كتاب "الترغيب فى صالح الأعمال" فى مسند أحمد، لنرى التساهل المزعوم وحقيقته، وهل قاده "الترغيب فى صالح الأعمال" إلى قبول أحاديث موضوعة؟ (ناهيك عن وضع أحاديث من اختراعه كما يزعم المفترون!)

- إننا سنجد عدداً قليلاً جداً من أحاديث الباب فى أسانيدها رجال مختلف عليهم تَعْدِيلاً وتَضْعيفاً. وإليك أمثلة تبين ذلك:

١- المثال الأول قوله ﷺ: "لا أسألكم على ما آتيتكم به من البينات والهدى أجراً إلا أن تَوَادُّوا الله ورسوله، وأن تقرَّبوا إليه بالطاعة." خَرَّجه ابن حجر، وقال إن رجال أحمد فيهم "قزعة بن سويد"، وَثَّقه ابن معين وغيره، وفيه ضَعْف. وبقية رجاله ثقات.

---

(١) راجع: الفتح الربانى؛ جـ٢٣ ص٣٩

"فأحَد الرواة مختلف عليه. والاختلاف في تقويم الرواة أمر حتمي، لأن الكمال المطلق في البشر لا وجود له، ولكل إنسان هفواته ومناقصه. وسنرى أن كبار الأئمة اختلفوا في تقويم بعض الرواة. والحديث ليس فيه شذوذ في متنه؛ بل هو بيان لمعنى آيات قرآنية، منها مثلاً قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلاَّ مَن شَاءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً﴾ [الفرقان: ٥٧]

٢ - والمثال الثاني حديث الرجل الذي أتَى النبي ﷺ فقال يا رسول الله، أي الصلاة أفضل؟ قال: طول القنوت..." الحديث. قال ابن حجر: "لم أقف عليه مطولاً بهذا السياق لغير الإمام أحمد. وفي إسناده النضْر بن إسماعيل أبو المغيرة مختلف فيه، وثّقه جماعة ولَيَّنَهُ آخرون، وقال جماعة: لا بأس به. وبقية رجاله ثقات، ورواه الشيخان وغيرهما مُقَطَّعاً في أبواب مختلفة من طرق متعددة. "هذه هي طبيعة "التساهل" المزعوم، الذي يراد له أن يُتخذ دليلاً على أن الإمام الكبير، والفقيه المجتهد، كان يضع الأحاديث زوراً، لكي تجد آراؤه طريقها إلى قلوب المسلمين!

٣ - والثالث الحديث الذي يبين خير الأعمال والذي يقول إن أفضل الأعمال: "إيمان بالله، وجهاد في سبيل الله، وحج مبرور" . قال ابن حجر: "لم أقف عليه لغير الإمام أحمد، وفي سنده رجل لم يُسَمَّ. "والحديث يقع بين مجموعة من الأحاديث تبين أفضل الأعمال أو خير الأعمال: من إيمان بالله، وإخلاص

له تعالى، وصلاة فى وقتها، وزكاة، وحج، وبر الولدين، وغير ذلك من الواجبات الدينية. وليس فى متنه شذوذ أو مخالفة لأحاديث المجموعة من حيث معناه أو مضمونه.

وهكذا نرى بوضوح جسامة التحيز فى إطلاق تهمة الوضع على هذا الإمام العظيم وأنه زوَّر الأحاديث ونسبها إلى النبى ﷺ، لتُفحم المعارضين، كما ادعى حسين أحمد أمين. والتساهل الذى أشار إليه حسين أحمد أمين لا يمكن فى الحقيقة أن يعنى أن الإمام الكبير كان يقبل الأحاديث المزورة فى "الترغيب" و"الفضائل". وقد بيَّنا معنى التساهل عند الإمام أحمد وحدوده، بما يثبت براءة الإمام من تهمة الوضع والتزوير التى أراد ذلك الكاتب إثباتها بإشارته إلى "التساهل" فى الإسناد فى مسند الإمام أحمد!

الإمام البخارى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

ولعل الإمام البخارى رحمه الله هو أشهر الأئمة الأعلام من أصحاب الموسوعات الحديثية. وقد كان كتابه "الجامع" أحد الأنهار الكبرى التى صبت فيها الروافد المتدفقة من عهد الصحابة والتابعين وتابعى التابعين. وفى هذا يقول ابن حجر: " فلما رأى البخارى - رضي الله عنه - هذه التصانيف ورُوَاهَا، وانتشق رياها، واستجلى مَحْلاَهَا، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التَّضعيف، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمين. وقوَّى

عَزْمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه حين قال: لَوْ جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سُنة رسول الله ﷺ؟"(١)

ومعنى هذا أن المؤلفات التي انتشرت في عهد التابعين وتابعي التابعين كانت تشمل بعض الأحاديث الضعيفة بمعايير البخاري الصارمة، فكان عليه أن يتحاشى كل ضعيف، ولا يقبل إلا الصحيح. وهذا هو نص كلامه إذْ يقول أيضا: "ما أدخلت في كتابي "الجامع" إلا ما صَحً، وتركت من الصحيح حتى لا يطول."(٢)

وبعد أن أتم البخاري كتابه العظيم عرضه على أحمد بن حنبل ويحيي بن معين وعلى بن المديني، وغيرهم من كبار المحدثين فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث." ومعنى نفي الصحة عن أربعة أحاديث أنهم فحصوا الكتاب حديثا حديثاً، قبل أن يشهدوا له بالصحة. ويالها من شهادة نطق بها أئمة المحدِّثين في عصره! وحتى هذه الأحاديث الأربعة وَجَدَتْ من النقاد من يثبت أنها صحيحة، وأن البخاري على حق في إثبات صحتها طبقاً لمعاييره الصارمة، وأن الذين نفوا صحتها كانوا هم المخطئين، بحسب ما قاله العقيلي في المسألة (٣).

---

(١) راجع: الفتح الرباني؛ جـ٢٣ ص٣٩

(٢) هدى الساري؛ الفصل الأول ص ٦

(٣) المرجع السابق.

واشترط البخاري لقبول الحديث؛ "أن يَخْرُجَ الحديثُ - المتفق على ثقة نَقَلَته -إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع. وإن كان للصحابي راويان فصاعداً فَحَسَنٌ، وإن لم يكن إلا راوٍ واحد - وصَحَّ الطريق إليه - كفى. وقال الحافظ أبو بكر الحازمي ما حاصله: "إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً، غير مُدَلِّس، ولا مُخْتَلِط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوَهْم، سليم الاعتقاد."(١)

وأوجز ابن حجر أهم شروط الصحة عند البخاري فقال إنها: "الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل."(٢) وقال ابن حجر إن "مالكاً" لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحاً، فلذلك يُخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه. والبخاري يرى أن الانقطاع علّة، فلا يُخرج ما هذا سبيله (بمعنى: لا يُخرج المنقطع سنده من الأحاديث)، إلا في غير أصل موضوع كتابه، كالتعليقات والتراجم. وقال أيضاً إن البخاري لم يُخرج: "في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة. فأما من خَرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم."(٣)

---

(١) هدى الساري؛ الفصل الأول ص ٩ (٢) المرجع السابق ص ٢١

(٣) المرجع السابق الفصل التاسع؛ ص ٣٨٤

ولكن على الرغم من تشدد البخارى فى شروط صحة الحديث، فإن النقاد من أهل السُّنة لم يتركوا حديثاً له من غير تمحيص، "وَعَدُّوا على بعض رواته مآخذ، ولم يتركوا مروياته من غير نقد وتمحيص، بل نقدوا بعض مروياته من حيث موافقتها للمقررات الشرعية. وفضله (يتمثل فى) أن الروايات التى نُقِدت قليلة جداً بالنسبة لغيره."(١) وحتى ابن حجر الذى يعد من أشد المدافعين عن صحيح البخارى لم يجد غضاضة فى تقرير أن فيه بعض الروايات التى تتسم بالمخالفة، أى مخالفة روايات أخرى أوثق منها؛ وقد ينشأ عن المخالفة شذوذ؛ لكنه يقرر أن تلك الروايات ليس فى الصحيح منها إلاّ نَزْر يسير.(٢)

وهكذا يتبين لنا أن حركة صيانة السُّنة النبوية فى هذه المرحلة–مرحلة الموسوعات الكبرى– قد هَزَمَت الوضّاعين والكذابين، وفضحتهم، وميزت السُّنة الصحيحة بكل درجات الصحة المتباينة، وضمّتها فى المسانيد والصحاح، كما ضمت "الموضوعات" فى كتب خاصة، وقَوَّمت الرواة رجلاً رجلاً وامرأة امرأة، ومن ثَم حفظت عقائد الإسلام وشرائعه من أن يزاد عليها أو يُنْتَقص منها. وكان "الجامع" للبخارى قمة فى هذه المرحلة من المواجهة.

---

(١) أبو زهرة؛ الإمام الصادق ؛ الفقرة رقم ٣٤١ ص ٤٤١

(٢) هدى السارى؛ ص ٣٨٥

ولقد انتُقدت بعض روايات البخاري، كما ذكرنا، لكن أحداً لم يقل قط إنه قبل "موضوعات" أو قبل "غير الصحيح"، أو زوَّر هو نفسه كما قال صاحبنا!

- حقاً إن صاحبنا لم يتهم البخارى بالإسم بوضع الأحاديث، لأنه لو فعل لأثار زوبعة عنيفة لا يسعه أن يصمد أمامها. ولكنه بدلاً من ذلك اتهم "السنيين!" و"الفقهاء!" و"المحدِّثين!"، بتزوير الأحاديث لإضفاء الطابع الدينى على دولة بنى أمية ثم بعدها دولة بنى العباس. وقد كان البخارى عَلَماً شامخاً فى العصر العباسي، وتبعا لذلك يناله ذلك الاتهام الطائش.(١)

- ولقد وثَّق البخارى أبا هريرة وروى عنه الكثير. فإذا كان أبو هريرة "كذاباً ورعاً" حسب ما نقل صاحبنا، كان "الجامع" للبخارى عامراً بالأكاذيب!

صحيح مسلم

والإمام مسلم بن الحجاج (توفى سنة ٢٦١هـ وعمره ٥٥ عاماً) واحد من "أنصار الالتزام بالسنَّة" الذين شكك فيهم حسين أمين، بل هو إمام، وعَلَمٌ من أعلام المحدِّثين، وقمة شامخة تقارب الإمام البخارى معاصره (ولد البخارى سنة ١٩٤ وتوفى سنة ٢٥٦هـ). و"صحيح مسلم" نال ثقة النقاد الكبار من علماء

(١) فى عهود الواثق والمتوكل والمنتصر والمستعين بالله.

الحديث الذين أَوْسَعُوه بحثاً وتدقيقاً، حديثاً حديثاً، بل كلمة كلمة كما سنرى بعد قليل، فلم تكن هناك زكائب مثل زكائب ذلك الكاتب المشكك!

نال صحيح مسلم ثقة العلماء لأنه كان حريصاً على أن يشمل كتابه الصحيح من الحديث، دون غيره. وقد وضع شروطاً صارمة للصحة، وهي: "أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، سالماً من الشذوذ والعلة."(١)

– وَيَذكر مسلم نقلاً عن ابن سيرين أن العلماء لم يكونوا يسألون عن الإسناد؛ فلما وقعت الفتنة (٢) قالوا: "سَمُّوا لنا رجالكم (يعنى رواة الحديث)، فينظر إلى أهل السُّنة فيُؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم."(٣) واشترطوا فضلاً عن هذا أن يكون الراوى من أهل الحديث؛ فينقل مسلم عن ابن أبى الزناد قوله: "أدركتُ بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث! يُقال :ليس من أهله."(٤) وقد أخذ مسلم بهذا، كما أخذ به سائر العلماء، فلم يؤخذ حديث من فم واعظ أو خطيب أو شاعر أو قاضٍ أو مؤرخ، أو حتى فقيه ليس من أهل الحديث، ناهيك عن أهل البدع والزنادقة والملاحدة!

(١) مقدمة الإمام النووى، شارح صحيح مسلم.

(٢) الفتنة المقصودة هنا هى التى وقعت بين على بن أبى طالب – الخليفة الراشد الرابع – وبين معاوية بن أبى سفيان سنة ٣٦ هـ (انظر تاريخ الطبرى)

(٣) مقدمة صحيح مسلم؛ ص ٨٤ (٤) المرجع السابق ص ٨٦، ٨٧

ويفسر مسلم شدة احتياطه في قبول الروايات فيقول إن: "الأخبار في أمر الدين أنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أَمْر أو نَهْي، أو ترهيب. فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن الصدق والأمانة، ثم أَقْدَمَ على الرواية عنه مَنْ عَرَفَه، ولم يبيِّن ما فيه لغيره، ممن جهل معرفته، كان آثماً بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها. ولعلها- أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار - من رواية الثقات وأهل القناعة - أكثر من أن يضطر معها إلى نَقْلِ من ليس بثقة ولا مُقنعٍ..."(١)

ويقول النووي: "وعلى كل حال، فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام؛ فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدِّثين ولا محقق من غيرهم من العلماء"(٢) وهذا يعني أنهم ربما رووا عن الضعفاء ولكن مع أحاديث أخرى تعضدهم، أو بتقدير أنهم ثقة عندهم.

وقد سَمَّى مسلم بعض الوضاعين، مثل: عمرو بن ثابت، وعباد بن كثير، والحارث الأعور الهمداني؛ كما سَمَّى بعض القصاصين (٣). وأدان بعض الوعاظ والزهاد الذين: "يجري الكذْب على ألْسنتهم، ولا يتعمدون ذلك، لكونهم لا يعانون

---

(١) المرجع السابق؛ ص ١٢٣-١٢٤
(٢) المرجع السابق؛ ص ١٢٦
(٣) المرجع السابق؛ ص ١٠٠

صناعة الحديث، فيقع الخطأ فى روايتهم ولا يعرفونه، ويروون الكذبَ ولا يعلمون أنه كذب."(١)

وقد انتقد الدارقطنى البخارى ومسلماً وأخذ عليهما أنهما لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة. ولم يكن فى نقده على صواب. فيرد "النووي" قائلاً إنهما: "لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صَحَّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جُمل من الصحيح. وقال مسلم: إنما أخرجتُ هذا الكتاب وقلتُ: هو صِحَاح"، ولم أقل: "إن مالم أُخرجْه من الحديث فى هذا الكتاب فهو ضعيف."(٢)

وانتقد الدارقطنى و"الجيالي" البخارى ومسلماً وقَالاً إنهما أخَلاً بشرطهما (يعني: الاتصال والعدالة)، ونزلا عن درجة ما التزماه فى حوالى مائتى حديث. ورد النووى بأن هذا النقد غير صحيح أيضاً.(٣) واستند إلى رد ابن الصلاح الذى قال: إن (الراوي) الضعيف عند غير مسلم قد يكون ثقة عنده. ولا يُعتد بتجريح راوٍ إلا ببيان سبب الجرح الذى يُذْهب الثقة. ثم إن الضعف قد يطرأ على الراوى بعد أن تتقدم به السِّن. وقد يكون روَى عنه مالك فى الشواهد لا فى الأصول."(٤) فليس صحيحاً

---

(١) المرجع السابق؛ ص ٩٤
(٢) المرجع السابق؛ ص ٢٤
(٣) المرجع السابق؛ ص ٢٧
(٤) المرجع السابق؛ ص ٢٥

ما قاله الدارقطنى أو الجيـالي، فلم يخل مسلم بالشروط التى اشترطها للصحة. والدراسات الاستقرائية تؤكد ذلك.

وبعد جولات متتابعة عبر العصور من النقد والتمحيص الذى لا يدع صغيرة ولا كبيرة إلا وزنها، انتهى الإمام أبو عمرو بن الصلاح المحدِّث الكبير فى مقدمته إلى أن: "جميع ما حكم مسلم رحمه الله بصحته فى هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته." وأجمع على مثل هذه الشهادة علماء المسلمين.

* * *

الفقهاء المجتهدون

الفقهاء المجتهدون - في رأى الأستاذ حسين أمين- حاولوا إيجاد شرائع جديدة، لحاجة البلاد المفتوحة لذلك؛ ولكي يقبل الناس اجتهاداتهم، زعموا أنها أحاديث نبوية لا اجتهادات فقهية. وهو لا يحدد فقيهاً بالاسم يَصِمُهُ بهذه التهمة البشعة؛ لكن الفقهاء المجتهدين السنيين معروفون للكافة، وهم: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد. وقد عرضنا منهج مالك وأحمد ضمن أصحاب الصحاح والمسانيد؛ فبقى أبو حنيفة والشافعي.

وأبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠هـ) هو الرائد، الأقدم، وإن عاصر مالكا (٩٣- ١٧٩هـ)، واتصل به؛ وهو النعمان بن ثابت، فقيه الكوفة الأشهر، وصاحب مدرسة الرأى فى الفقه الإسلامى. وقد تتلمذ على عدد من الشيوخ، أكبرهم حماد بن سليمان. وكانت الكوفة تمور بالعلماء؛ فبدأ أبو حنيفة بالعلوم العقلية وعلم الكلام؛ لكنه تحول إلى الفقه حيث وجد فيه الضبط والتنظيم للحاجات الدينية والحياتية فى مختلف النواحى. وسرعان ماتقدم فى دراسة الفقه، وأخذ يحاور أساتذته؛ ثم تكررت المحاورات ولكن بين أبى حنيفة وتلامذته، الذين كانوا: "يتصايحون عليه حتى يعلو ضجيجهم!"(١)

---

(١) أبو زهرة؛ أبو حنيفة؛ دائرة معارف الشعب؛ ص ٣٥٨

- وكان رواد جلسات أبى حنيفة يعترضون عليه بقوة، وأحياناً بوقاحة! فيذكر أن أبا حنيفة خَطَّأ الحسن البصرى فى مسألة، وكان الحَسَنُ ولا يزال صاحب مكانة مرموقة لدى المسلمين، فصرخ أحد الحاضرين قائلاً: يا ابن الزانية! أنت تخطّئ الحسن البصرى؟! وكان بعضهم يسبُّه لمخالفة آرائه لما كان مستقراً لدى الجمهور!

هذه البيئة لم تكن لتسمح لمخلوق بأن يزوِّر حديثاً. ولربما أمكن توجيه انتقادات من أى نوع لفقه أبى حنيفة، إلا وضع الأحاديث؛ ثم إن الرجل كان فقيه رأى، يعتز بآرائه دون غلو أو تشبث وكان أبو حنيفة يقول: "قولنا هذا رأى. وهو أحسن ما قدرنا عليه. فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا."(١) وكان يعترف بأن صاحب الرأى معرض للخطأ. وقد سئل يوماً: "يا أبا حنيفة! هذا الذى تُفتى به، أهَوَ الحق الذى لا شك فيه؟ فقال: لا أدري! لعله الباطل الذى لا شك فيه!" ورأى تلميذه أبا يوسف يكتب بعض ما سمعه منه فقال: وَيْحَكَ يا يعقوب! لا تكتب ما تسمعه منى، فإنى قد أرى الرأى اليوم فأتركه غداً، وأرى الرأى غداً فأتركه بعد غد.(٢)

- فأبعد شيء يمكن تخيله هو أن يضع أبو حنيفة أحاديث

---

(١) المرجع السابق ؛ ص ٣٦١ - ٣٦٢

(٢) المرجع السابق ؛ ص ٣٦٢

للتعبير عن آرائه! ذلك وَهَمْ مُغْرق فى اللامعقولية، اللهم إلا عند صاحبنا حسين أحمد أمين.

وكان أبو حنيفة يستند إلى الكتاب، والسُّنة، ويختار من أقوال الصحابة، ثم يجتهد رأيه. وكان يحترم الإجماع والعُرف. وقد أُثر عنه قوله: "ما جاء عن الرسول ﷺ فعَلَى الرأس والعيْن، وما جاء عن الصحابة اخترنا، وما كان غير ذلك فهم رجال ونحن رجال".[1] لكن الحديث يحتاج إلى الفقه: "فمثل مَنْ يطلب الحديث - ولا يتفقه - كمثل الصيدلانى، يجمع الأدوية، ولا يدرى لأى داءٍ هى، حتى يجىء الطبيب."[2]

وأما عدالته فقد وثَّقه يحيى بن معين، وقال: "كان ثقة، وكان من أهل الصدق، ولم يُتهم بالكذب."[3] وقد رَوَى أبو حنيفة عن جماعة من التابعين، منهم: الحكم، وحماد بن أبى سليمان، والشعبى، وقتادة، والزُّهْرى، ونافع- مولى ابن عمر. لكن النقاد اختلفوا فى حفظه، فعدَّله بعضهم وضعَّفه آخرون.[4] غير أن شهادات كبار الأئمة ترجح تعديله.

أما فى الفقه فهو قمة سامقة. قال الشافعي: "الناس فى

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي؛ ج٤ ص ٢٨٦

(٢) أبو زهرة؛ المرجع السابق؛ ص ٣٥٨

(٣) ابن كثير؛ البداية والنهاية؛ نشر دار الحديث بالقاهرة؛ سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤؛ ج١٠ ص ١١٥

(٤) ميزان الاعتدال؛ للذهبي؛ رقم ٩٠٩٢ - ج ٤ ص ٢٦٥

الفقه عيال على أبى حنيفة." وإن كان قد أُخذَ عليه مخالفة بعض آرائه للقرآن والسُّنة.(١)

وتتجلى جوانب مشرقة فى شخصية هذا الفقيه الإمام المجتهد من خلال مواقفه من الحكام الظلمة من بنى أمية ثم من بنى العباس. فقد طلب إليه ابن هبيرة - عامل بنى أمية على الكوفة - أن يكون بيده الخاتم الذى تُعْتمد به المعاملات، فرفض. وكذلك رفض قبول صلة المنصور- الخليفة العباسى. ولما سأله عن السبب قال: "ما وَصَلنى أمير المؤمنين بشيء من ماله فرددته! إنما وصلنى أمير المؤمنين من بيت مال المسلمين، ولا حق لى فى بيت مالهم! إنى لسْت ممن يقاتل من ورائهم فآخذ ما يأخذ المقاتل، ولست من ولْدانهم فآخذ ما يأخذه الوِلدان، ولست من فقرائهم فآخذ ما يأخذه الفقراء!"(٢)

ويقول الطبرى إن: "المنصور أراد أبا حنيفة النعمان بن ثابت على القضاء، فامتنع عن ذلك، فحَلَفَ المنصور أن يتولى له (عملاً)، وحلف أبو حنيفة ألا يفعل! فولاه القيام ببناء المدينة (مدينة المنصور)، وَضَرْبَ اللَّبن، وَعَدَّه، وأخذَ الرجال بالعمل..." وإنما فعل ذلك المنصور ليخرج من يمينه.. وكان

---

(١) آداب الشافعي؛ ص ١٧١-١٧٢

(٢) المناقب للمكي؛ ج١ ص ٢١٥ - نقلا عن الشيخ أبى زهرة: دائرة معارف الشعب.

أبو حنيفة المتولى لذلك.."(١) وأعاد المنصور عَرْضَ منصب قاضي القضاة على الإمام، فرفض. وعندئذ حبسه المنصور، وأمر بضربه عشرة أسواط كل يوم. ويقال إنه هلك في السجن؛ ويقال إنه مات بعد أن أفرج عنه بقليل، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

لقد رفض تولى القضاء لبنى أمية لأنهم كانوا ظلمة، ولأنه خشى أن يشاطرهم الظلم على نحو أو آخر. ورفض المال من يد المنصور لأنه مال الأمة وليس من حقه أن يأخذ منه شيئا. ورفض منصب القاضي، ثم منصب قاضي القضاة، خشية المشاركة في المظالم، وتزيين حكم بنى العباس بالعمل لديهم. وفي سبيل مبادئه احتمل المشاق والسجن والضرب والإهانة إلى أن وافته المنية سنة ١٥٠هـ.

فهذا هو رائد الاجتهاد في الفقه الإسلامي، السُّنِّى، وأحد الذين أراد حسين أحمد أمين أن يشكك المسلمين فيهم بوصْفهم مزوِّرين وَضَّاعين للحديث لكي يقبل الناس اجتهاداتهم الفقهية!

والإمام الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ) شأنه شأن أبي حنيفة، فهو فقيه، سُنِّى، مجتهد، متهم بتزوير الأحاديث للتعبير عن اجتهاداته. غير أن فحص منهج الشافعي يؤكد أن تلك الاتهامات هُراء. فَلوْ أنك قرأت كل كلمة كتبها الشافعي، في القديم والحديث، وكل كلمة كتبها مؤيدوه ومعارضوه، فلن

---

(١) أحداث سنة ١٤٥هـ

تجد حرفاً واحداً يُشْتَم منه أن الإمام الكبير وَضَعَ حديثاً أو قبِل حديثاً موضوعاً، أو سكت على أحد من الوضَّاعين. وعلى النقيض من ذلك ستجد الشافعى شديد الحرص على اتباع السُّنة الصحيحة، شديد النكير على المبتدعة.

ولقد قبل الشافعى أحاديث الآحاد، ودافع عن ذلك دفاعاً مجيداً، ورفض قبول أقوال الصحابة إذا تعارضت مع السُّنة، وقال: "الخبر عن رسول الله ﷺ يستغنى بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره - إن وافقه - قوة، ولا يُوهنه - إن خالفه غيره. وإن بالناس كلهم لحاجةً إليه؛ والخير منه؛ فإنه متبوع، لا تابع. وإنَّ حُكْمَ أصحاب رسول الله ﷺ- إن كان يخالفه - فَعَلَى الناس أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله ﷺ، وأن يتركوا ما يخالفه." ثم يورد مثالاً لذلك فيقول: "كان عمر بن الخطاب يقضى بأن الدِّية للعاقلة، ولا يورِّث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورِّث امرأة "أشيم الضبابى" من دية زوجها، فرجع إليه عمر." وتوقف عمر فى دية الجنين حتى عرَّفه "حمل بن مالك" بقضاء النبى ﷺ فيها.(١)

- لكن الشافعى- ضماناً للصحة - اشترط لقبول أحاديث الآحاد شروطاً، أهمها: "أن يكون مَنْ حدَّث به ثقة فى دينه، معروفاً بالصدق فى حديثه، عاقلاً لما يحدِّث به، عالماً بما يحيل معانى الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدِّى الحديث بحرفه

---

(١) راجع كتاب مختلف الحديث المنشور على هامش "الأم"؛ ص١٩-٢٠

كما سمع، لا يحدِّث به على المعنى.. حافظاً إن حدَّث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدَّث من كتابه.."(١) ويستند الإمام في قبوله لخبر الواحد إلى قول النبي ﷺ: "نَضَّرَ الله عبداً سمع مقالتي فحفظها وَوَعَاهَا وأدَّاها. فَرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه."(٢)

– والإسلام عند الشافعي: قرآن وسُنة وإجماع، وقياس.

– ولهذا يقول إنه: "ليس لأحد –أبداً– أن يقول في شيء حَلٌ ولا حَرَّم إلا من جهة العلم. وجهة العلم: الخبر في الكتاب أو السُّنة أو الإجماع والقياس."(٣)

– وقال الإمام أحمد: "كان الشافعي إذا ثبت عنده الخبر قَلَّده."(٤) وقال أحمد أيضا: "قال لنا الشافعي: أنتم أعلم بالحديث والرجال مني. فإذا كان الحديث صحيحاً فأَعْلِموني، كُوفياً كان أو بصرياً أو شامياً، حتى أذهب إليه. إذا كان صحيحا."(٥)

– وكان الشافعي يقول: "متى سمعتَني حدَّثت بحديث عن رسول الله – ﷺ – صحيح، فلمْ آخذ به، فأنا أُشهدكم أن عقلي قد ذهب!"(٦)

---

(١) الشافعي؛ الرسالة؛ ص١٦٠
(٢) الرسالة؛ ص ١٧٥
(٣) المرجع السابق؛ ص ٢٥
(٤) آداب الشافعي؛ ص ٨٢
(٥) المرجع السابق؛ ص ٩٥
(٦) المرجع السابق؛ ص ٦٧

- وهو الذى قال لتلميذه "المُزَنى" : "إذا صح لكم الحديث فخذوا به، وَدَعُوا قولى."(١)

- ويقول حسين الكرابيسى، أحد تلامذة الشافعى، إن أستاذه كان يقول لهم: "إن أصبتم الحُجة فى الطريق مطروحة، فَاحكوها عنى، فإنى قائل بها".(٢) يعنى: إذا وجدتم الحُجة عند أى أحد من الناس، ورأيتم صوابها، فخذوا بها وإن تعارَضَتْ مع ما سمعتموه منى. وكان الشافعى يقول: "كل ما قلت لكم، فلم تشهد عليه عقولكم وَتَرَاه حقا فلا تقبلوه فإن العقل مضطر إلى قبول الحق."(٣) ولكنه كان يدرك أن للعقل حدوداً لا يجوز أن يتخطاها، فيقول: "إن للعقل حداً ينتَهى إليه، كما أن للبصر حداً ينتهى إليه."(٤) وهذه البصيرة النافذة فى حدود العقل ستجد من يقول بشىء قريب منها بعد عشرة قرون" حين أصدر "كانط" - فيلسوف ألمانيا الأكبر (١٧٢٤ - ١٨٠٤م) - كتابه الرائع: "نقد العقل المحض." وبيّن فيه مجال العقل، والمجالات التى لا يجوز للعقل أن يزج بنفسه فيها، وإذا فعل تردّى فى التناقضات التى لا مخرج منها.

وكان الشافعى سداً منيعا ضد المبتدعة والكذابين ومنكرى السُّنة؛ ولم يكن يتساهل مع كبار الفقهاء والمحدّثين فى أَهْون الأخطاء وأيسرها، كما لم يكن يتهاون معه العلماء والفقهاء - بما فيهم تلاميذه!- فى ردّ اجتهاداته؛ وكانت المناظرات لا تكاد

---

(١) آداب الشافعى؛ ص ٣٢٥
(٢) المرجع السابق؛ ص ٩٤
(٣) المرجع السابق؛ ص ٩٢
(٤) المرجع السابق؛ ص ٢٧١

تنقطع بينه وبين الأحناف وغيرهم. فالمسائل التى كانت تطرح "دين" لا شعرا وقد مرَّ بنا أنه صحح لأستاذه مالك تَصحيفه لبعض الأسماء. وبيَّن خطأ "سفيان" فى إسناد حديث: إن الله - عز وجل - لا يستحى من الحق: لا تأتوا النساء من أدبارهن."(١) وقال الشافعى: "كُتُبُ الواقدى كذب."(٢) وقال أيضا: "إرسال الزُّهرى ليس بشيء، وذلك أنَّا نجده روَى عن سليمان بن أرْقم: "وابن أرقم هذا مُجْمَع على ضعفه (٣). وكان ينهى عن الخوض فى علم الكلام: "لأن أحدهم إذا أخطأ قالوا له: كفرت، والعلم إنما يقال فيه أخطأت"(٤) وكان الشافعى يحمل بشدة على المبتدعة، وينهى عن الأخذ عنهم وعن الكذابين، ويقول فيمن يأخذ عنهم حديثاً: "هذا مثل حَاطب لَيْل، يقطع حزْمة الحطب فيحملها، ولعل فيها أفْعَى تلدَغه وهو لا يدرى!"(٥) واستجاب للشافعى بعض الأكابر. فيقول أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبى البغدادى: "كنتُ أنا وإسحاق بن راهويه وحسين الكرابيسى- وذكر جماعة من العراقيين - ما تركنا بدْعتنا حتى رأينا الشافعى.(٦) وكثيرا ما اندلعت المناظرات الفقهية بين الشافعى وبين الأحناف.(٧)

وقد أخذ عليه منكرو السنَّة فى عصره تجريح الكثيرين من

---

(١) آداب الشافعى؛ ص ٢١٥ (٢) المرجع السابق؛ ص ٢٢٠
(٣) المرجع السابق؛ ص ٨٢ وشرح المحقق فى الهامش
(٤) المرجع السابق؛ ص ١٨٥ (٥) المرجع السابق؛ ص ١٠٠
(٦) المرجع السابق؛ ص ٩٥
(٧) راجع: آداب الشافعى؛ ص ١٥٩-١٧٦

رواة الحديث. فيقول قائلهم: "وقد وَجَدْتك، ومَن ذَهب مذهبك، لا تبرِّئون أحداً لقيتموه وقدَّمْتموه فى الصدق والحفظ. ولا أحد ممن لقيتُ - ممن لقيتم - (تبرئونه) من أن يغلط وينسى ويخطئ فى حديثه، بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم: أخطأ فلان فى حديث كذا وفلان فى حديث كذا."[1] ومن الجلى أن هذا الاعتراض لا قيمة له، لأن البشر ينسون ويخطئون بحكم بشريتهم؛ ولذلك كان من الواجب فحص رواياتهم، وتصحيحها، بصرف النظر عن مكانة الواحد منهم. وبهذا المنهج النقدى الصارم الذى لا يعرف المجاملة أو التساهل أفلح علماء الحديث فى حصار الكذب والكذابين، وتصحيح الأخطاء، وحفظوا السُّنَّة الصحيحة نقيَّة من التزوير والكذب والوضع.

- وانتقد منكرو السُّنَّة أيضاً أصول الفقه عند الشافعى وقالوا إن الله تعالى يقول فى وَصْف القرآن الكريم: ﴿ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ فكيف جاز عند نفسك، أَوْ لأَحد، فى شىء فَرَضَه الله، أن يقول مرة: الفَرْضُ فيه عام؛ ومرة: الفرضُ فيه خاص؛ ومرة: الأمر فيه فَرْض؛ ومرة: الأمر فيه دلالة - وإن شاء ذو إباحة؟! وكثر ما فَرَّقْت بينه من هذا عندك؛ "أَفَيجُوز أن يُفَرَّق بين شىء من أحكام القرآن - وظاهره واحد عند من سمعه - بخبر مَنْ هو كما وصفْتم فيه، وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله، وأنتم تعطون وتمنعون بها."[2] فهؤلاء عجزوا عن فهم أصول الفقه الإسلامى

---

(١) الأم؛ ط. الشعب؛ جـ٧ص ٢٥٠ (٢) المرجع السابق

التى بلورها الإمام الشافعى استناداً إلى الكتاب والسُّنَّة، وكان من أعظم إنجازاته، ومن أكبر مفاخر المسلمين العلمية، ولا تزال هكذا إلى يوم الناس هذا؛ وقد شيد العلماء المسلمون على أساس من تلك الأصول علماً عظيماً، عميقاً، نافعاً، هو "علم أصول الفقه".

وصفوة القول إذن إن الشافعى شأنه شأن غيره من الفقهاء والمحدِّثين لم يكن يعمل فى فراغ، بل يجتهد فى بيئة علمية إسلامية متقدمة ناقدة، بحيث لا تسمح لأحد بأن يضع حديثاً دون أن ينكشف أمره، فيُعْزَل ويُترك، ولا يُؤخذ عنه. وقد فحص كبار الفقهاء والأئمة اجتهادات إخوانهم، دون أدنى مجاملة، وخَطَّأوا المخطئ، وواجهوه بخطئه، كما رأينا فيما سبق وكما سنرى فيما سيأتى. [1] ولكن لم يحدث قط أن قيل إن أحدهم كان يزوِّر الأحاديث وينسبها للنبى ﷺ كما ادعى حسين أحمد أمين.

تلاميذ الشافعى:

وإذا نحن استقرأنا كتابات تلاميذ الشافعى وجدناهم لا يقلدونه تقليداً أعمى. بل هم يبالغون فى مخالفته، مهما كان الأمر يسيراً هيناً. فكيف كانوا يواجهونه لو أنه كان يزوِّر الأحاديث وينسب آراءه إلى النبى ﷺ، كما زعم كاتبنا المشكك؟! وإذا كان تلاميذه لا يتهاونون فى شىء، فماذا كان يفعل معارضوه؟

---

(١) هناك مثال جيد لذلك "فى باب صلاة الكسوف" -كتاب اختلاف الحديث للشافعى؛ هامش ص٢٢٦ من الأم

فهذا "المُزَنى" تلميذه النجيب نجده يورد فقه إمامه، ثم يكثر أن يقول: "قلتُ أنا!" ثم يورد رأيه المخالف لرأى الإمام!

ففى حكم "المَسْح على الجبيرة" قال الشافعى: "إن خَافَ الكَسيرُ -غير متوضئ- التَّلفَ، إذا أُلْقيت الجبائر، ففيها قولان، أحدهما: يمسح عليها، ويعيد ما صلى إذا قَدَرَ على الوضوء (يعنى بعد الشفاء يتوضأ ويصلى ما صَلاَّه بالمسح.) والآخر: لا يعيد. ورفض "المزنىّ" القول الأول ورجح الآخر.[1]

وفى مسألة التيمم، هل التعجيل بالصلاة فى أول وقتها أفضل، أم تأخيرها إلى آخر وقتها رَجَاءَ أن يجد المرء الماء؟ قال الشافعى بالتأخير، وخالفه "المزنىّ" وقال بالتعجيل.[2]

وفى الوضوء بعد الاستيقاظ من النوم أورد الشافعى قوله ﷺ: "إذا استيقظ أحدُكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثاً." لكن "المزنىّ" شك فى لفظ "ثلاثاً".[3]

هذه هى معالم البيئة العلمية التى عاش فيها الشافعى ومن قبله أبوحنيفة ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل، وسائر الفقهاء والمحدِّثين من أهل السُّنَّة والشيعة -بيئة لم تسمح للكذاب أن يزوِّر حديثاً إلا فَضَحته ونَبَذَته، وبذلك حُفظَت السُّنَّة المشرفة، ونُقيت، على نحوٍ لا مثيل له فى تراث البشَرية الدينى.

---

(١) مختصر المزنىّ؛ كتاب "الأم" جـ١ هامش ص ٣٥

(٢) المرجع السابق؛ ص ٣٧

(٣) كتاب "الأم" هامش ص٥ جـ١

أتباع المذاهب الفقهية ومسائل أخرى

ويقرر حسين أمين أن "أَتْباع" المذاهب الفقهية وضعوا أحاديث: "تناصر وتؤازر هذا المذهب أو ذاك، وتثنى على صاحبه." ولا أحد ينكر وجود الوضاعين الكذابين، لهذا الغرض أو غيره. ولكننا ننكر بكل ثقة أن يكون "أتباع!" أبى حنيفة أو مالك أو غيرهما كانوا وضّاعين كذابين، هكذا - عشوائياً - دون تعيين أو تحديد! فهل كان أبو يوسف وضّاعاً كذاباً؟ وهل كان "زفر" مزوراً؟ وهل كان "المزنىّ" و "الربيع" وغيرهما من كبار أتباع الشافعى كذابين مزورين؟ وهل وضع أحدهم حديثاً واحداً لمناصرة مذهبه؟

- الجواب بالنفى اليقينى القاطع. ولقد احْتَدَمَت المناظرات العنيفة بين الشافعى وأبى يوسف، فلم يذكر أحدهما -مثلاً- وَضْع الأحاديث كنقيصة فى الآخر، ولا حتى مجرد قبول الحديث الضعيف ناهيك عن الموضوع! كان الشافعى يُعْلي من قَدْر مالك من حيث علمه بالكتاب والسُّنَّة، فيوافقه أبو يوسف على ذلك؛ وكان أبو يوسف يُعْلى من "عقل" أبى حنيفة أو اجتهاداته وقياساته، فيوافقه الشافعى. ولم أجد فى تلك المناظرات العنيفة أثراً لحديث موضوع أو ضعيف أو صحيح استشهد به أحدهم على امتداح النبى ﷺ لإمامه [1]! وأهم من ذلك خُلُو تراث

---

(١) آداب الشافعى ومناقبه؛ ص١٥٩

المذاهب الفقهية الأربعة لدى أهل السُّنة من "الموضوعات" . وقد رأينا حرْص الفقهاء الأربعة على تجنب الموضوعات، والضعيف، والانطلاق فى كل باب من الفقه من القرآن الكريم والسُّنة الصحيحة، فلا حاجة بنا إلى إعادة القول فى ذلك.

لكن حسين أمين يريد أن يدين "أتباع" المذاهب الفقهية استناداً إلى حديث موضوع اختلقه كذاب من مئات الكذابين الذين فضحهم العلماء النقاد وَجَرَّحُوهم وسجَّلوا أسماءهم فى القوائم السوداء، الشاملة، الدقيقة. وهذه لعبة يسيرة، هينة، بوسع أى كاتب مغرض أن يمارسها، فيفتح كتاباً من كتب "الموضوعات" ، ليجد العجائب لتمجيد أشخاص أو بلدان، أو مذاهب معينة.

ومثل هذا يجب أن يقال - بحق - رَدأً على ما أورده من أحاديث زائفة لتمجيد البلدان والقرى.

الفقهاء وشرب الخمر:

ويزعم صاحبنا أن "الفقهاء!" كانوا يحضرون مجالس "الخلفاء!" التى كان يُشرب فيها الخمر، ويُسمع الغناء، فيتناقشون (فى) أثنائها فى حد شرب الخمر! أما الخليفة (العباسى) الراضى، الذى كان يلتزم بتحريم الخمر، فقد وجدوا له من يحدِّثه عن عائشة عن النبى ﷺ أنه قال: "إن خفتم أن تسكروا فاكسروا حِدَّته بالماء."

- وهو كعادته غير العلمية لم يذكر مرجعاً، ولم يحدد اسماً لفقيه ممن رَمَاهم بتحليل الخمر بحديث مزوَّر، لكي تمتد الاتهامات لعدد غير محدَّد منهم. وإمعاناً في الفجور يذكر لنا أنهم كانوا يناقشون تحريم الخمر في أثناء شربهم لها!

ولكنه ذكر لنا اسم الخليفة الراضي (٢٩٧-٣٢٨هـ) الذي تولَّى الخلافة ست سنوات ابتداء من سنة ٣٢٢هـ، فأتاح لنا الفرصة لمراجعته. فيذكر ابن كثير أن "الراضي" كانت له فضائل كثيرة[١] لكنه لم يذكر أنه كان لا يتعاطى الخمر. والحقيقة أن هذا هو المسلك الطبيعي لخليفة مسلم. أما الخليفة الذي ذكر أنه لم يشرب الخمر قط فهو "المتقي لله" الذي تولَّى الحكم بعد "الراضي".[٢] وكان المتقي لله: "كثير الصيام والصلاة والتعبد؛ وقال: لا أريد جليساً ولا مُسامراً؛ حَسْبيَ المصحف نديماً، لا أريد نديماً غيره".[٣] فهل هذا الخليفة الصالح يمكن أن يقبل حديثاً مزوراً من محدِّث كاذب، لإخراجه من حال الصلاح والورع إلى حال المعصية واقتراف الكبائر؟ وهل كان مجبراً على اجتناب الخمر، فيريد من يحللها له، أم كان طائعاً لله بإرادته كارهاً لها من تلقاء نفسه؟

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية؛ جـ١١ ص ٢٠٨
(٢) المرجع السابق؛ جـ١١ ص ٢١٠
(٣) المرجع السابق.

إننا هنا بإزاء معلومات خاطئة تخلط بين "الراضى" "والمتقى لله" وصاحبنا لا يذكر لنا مصادره لكى يمكننا مراجعة الحقائق. فكيف نناقش مزاعمه المرسلة غير المعقولة؟

- كل ما يمكننا قوله هو أن هذا الاتهام كاذب قطعاً بالنسبة للخليفة "المتقى لله". وأما بالنسبة "للراضى" فتلك تهمة مرسلة لا يمكن قبولها بتلك الصورة الكاريكاتورية التى وصفها صاحبنا. إن شرب الخمر ممكن؛ ومجالسة بعض المنتسبين للعلم لخليفة يشرب الخمر ليست مستحيلة. أما الصورة البشعة التى ساقها صاحبنا فهى من تأليفه وأوهامه. وعليه هو أن يدفع تهمة التزوير عن نفسه قبل أن نقبلها منه فى حق "الفقهاء والخلفاء"!

النعرة القومية

ويقرر حسين أمين أن أهالى الأقاليم والأمصار والمدن المفتوحة وضعوا الأحاديث التى تثنى على هذا الإقليم أو ذاك، وعلى أهله، أو تجعل منه الإقليم المفضل عند الله تعالى؛ ويفسر ذلك برده إلى "النعرة القومية!"

وهو هنا كما فى مقاله كله لا يذكر مرجعاً من أى نوع، ولا يذكر محدثاً خرج الأحاديث التى أوردها، لكيلا تنكشف الحقيقة وتظهر أمانته فى النقل أو عدم أمانته!

ومعلوم للكافة أن القرآن الكريم أثنى على بعض البلاد التى

فتحها المسلمون؛ فقال تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ وقال - عز وجل - لنبيه موسى ﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [طه: ١٢] وقال أيضاً: ﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ ﴾ [المائدة: ٢١] وفى فضائل المدينة أخرج البخارى أربعة أحاديث صحيحة عن علىّ بن أبى طالب، وعن أنس (حديثين)، وعن أبى هريرة.[1] وأخرج البخارى ستة أحاديث فى ذكر "أَسْلَم" و"غِفَار" و"مُزَيْنة" وجُهَينة" و"أَشْجَع"، وأنهم مَوَالى النبى ﷺ.[2]

والمبدأ الإسلامى القرآنى العظيم يقول ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ فإذا أَثْنَى النبى ﷺ على بلد أو قوم أو مصر فعلى هذا الأساس. وقد كان رد كبير القبط على رسالة النبى ﷺ خير رد. فما العجب أن يُوصى النبى بأقباط مصر خيراً، "فإن لهم منكم صِهْراً وذمّة؟" أَوَلم تكن هاجر زوج إبراهيم عليه وعليها السلام مصرية؟

وقد أخرج أحمد بن حنبل أحاديث عديدة فى الثناء على

---

(١) فتح البارى؛ كتاب فضائل المدينة؛ الأحاديث ١٨٦٧ و١٨٦٨ و١٨٦٩ و١٨٧٠.

(٢) المرجع السابق؛ كتاب المناقب

بعض الأمصار، لكنها ليست مقتصرة على البلاد التى فتحها المسلمون، بل عليها وعلى أماكن فى قلب الجزيرة العربية.[1] وهذا يناقض دعوى ذلك الكاتب ويسقطها.

والحديث الذى جاء فى مسند أحمد فى حق مصر ليس فيه ثناء على شعب مصر حتى يُقال إن المصريين وضعوه تحت إملاء "النَّعرة القومية". يقول الحديث: "إنكم ستفتحون مصر، وهى أرض يسمًّى فيها القيراط، فإذا فتحتموها فَأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم ذمة ورحماً." (وهذا الحديث أخرجه مسلم)، فمزاعم حسين أمين عن "النَّعرة القومية!" كسبب لوضع هذا الحديث لا أساس لها من الصحة.

وأما الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة التى جاءت فى الثناء على بعض الأمصار، فقد فحصها النقاد، حديثاً حديثاً، وإن جاءت فى الصحاح أو المسانيد المحترمة. من ذلك مثلاً الحديث الخاص بفضل "عسقلان"، والذى يقول: "عَسقلان أحد العروسيْن يُبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم.. .. إلخ. هذا الكلامَ وَرَدَ فى مسند أحمد (برقم ٦٦٢ فى الفتح الربانى). فماذا قال فيه العلماء؟

– قال الهيثمى فى "مجمع الزوائد": رواه أحمد. وفيه أبو عقال هلال بن زيد بن يسار. وثَّقه ابن حبان، وَضعَّفه

---

(١) الفتح الربانى؛ جـ٢٣ ص ٢٨٦-٣٠٢

الجمهور. وبقية رجاله ثقات. وفى إسماعيل بن عياش (أحد رواته) خلاف".

– وفى "ميزان الاعتدال"، قال الذهبى عن هلال بن زيد: "قال أبو حاتم والنسائى: منكر الحديث. زاد النسائى: ليس بثقة. وَعَدَّ من مناكيره الحديث المذكور."(١) وقد يكون أبو عقال هلال بن زيد ثقة فيما عَلِمه عنه أحمد. ومعلوم أن المحدِّثين يختلفون فى تقويم الرواة؛ وهذا أمر طبيعى، لأن الرواة أفراد، بشر، يتغيرون، عبر أطوار حياتهم، ويظهر من الواحد منهم للبعض ما لا يظهر منه لغيرهم. فليس لدى العلماء مجال للتعميمات الرياضية تلك التى تشمل كل مثلث – مثلاً – دون أثر للتطور عبر الزمن! فكل راوٍ لحديث، يقوَّم، فَيعَدَّل، أو يُجرَّح، كفرد، فى أطوار حياته المختلفة.

وقد وجد العلماء فى كل باب أحاديث صحيحة وأحاديث ضعيفة أو موضوعة، فخصصوا للصحيح بدرجاته المختلفة كتباً، وللموضوعات كتباً. فليس الوضع فى باب "فضل البلدان وذم البلدان" شيئاً خاصاً به دون سائر الأبواب. فهذا ابن الجوزى رحمه الله يخصص كتاباً ضخماً فى "الموضوعات" بعنوان: العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية."(٢) وقد أورد أحاديث واهية فى

---

(١) الفتح الربانى؛ جـ٢٣، هامش ص ٢٩٤

(٢) نشر دار الكتب الإسلامية؛ لاهور؛ باكستان؛ سنة ١٣٩٩هـ – فى مجلدين.

ذم الأسكندرية وفضل عدن ودمشق وحمص وَ مَرْو والأردن والشام والبصرة، وكذلك في ذم بعضها.(١)

القُصَّاص

ويقرر حسين أمين أن فئة القُصَّاص، الذين أرادوا تسلية الناس في المساجد والشوارع، من الفئات التي وَضَعت الأحاديث. وهو لا يذكر مرجعاً نَقَلَ عنه، كعادته الفوضوية! ومن الجليّ أنه يخلط هنا خلطاً رديئاً بين جهلة الوعاظ وبين القُصاص. فليس في المساجد مكان لغير الخطباء والوعاظ والعلماء. ولا ريب أن كثيراً من جَهَلَةِ الوعاظ لهم شغف كبير بالخرافات والإسرائيليات والأحاديث الموضوعة أو الواهية التي تتحدث عن الترغيب والترهيب. وهم يقابلوننا الآن في بعض المساجد كما فعلوا من قبل. وهؤلاء لم يضعوا الأحاديث، ولا قدرة لهم على ذلك، لكنهم ردَّدوا "الموضوعات" وكَلِفوا بالإسرائيليات التي جاءت في كتب التفسير عن مسلمة بني إسرائيل.

أما القُصاص فمكانهم السوق والشارع والمنتديات، لا المساجد. وكان عندهم تراث من القصص، التي اختلطت فيها الخرافات بالتاريخ، ما لا نهاية له، مثل القصص الذي دار حول العصر الجاهلي، وعن ملوك الفرس، وأباطرة الروم وملوك اليمن. ولم يكن الحديث النبوي يصلح لشطحاتهم وتحللهم من الضوابط، ومُجُونهم، وإسْفافهم. وكثير منهم كان ينتسب إلى

---

(١) الجزء الأول؛ ص٣٠٤-٣١٢.

الشعر ويتغنى ببرديئه، ويتكسَّب منه. وهكذا عبثوا بالتاريخ؛ وربما وجد بعضهم فى "الموضوعات" مادة يرددونها ويرتزقون منها، لكن ليس فى المساجد.

ومن المرجح أن الأقوال التى أوردها ذلك الكاتب، كقصة "الذئب الذى لم يأكل يوسف!" أو لقاء أحمد بن حنبل بأحد الوعاظ الجهلة، إنما هى أخبار مُلفقة قُصد بها السخرية من أولئك الوعاظ. ويصعب أن تُقبل كوقائع. فرُوح السخرية والفكاهة فيها تكشف عن حقيقتها. لكن ذلك الكاتب الذى شكك فى كل شىء، وفى كل إمام وفقيه ومحدِّث، صدَّق تلك النكات، لأنها تخدم هدفه غير العلمى، وتشبع تحيزه!

الابن وأبوه!!

ولكى تكتمل صورة حسين أمين لدى القراء يجب أن نسجل هنا أن ما أثاره من مسائل فى "الحياة" عبارة عن نُقُول اقتبسها من كتابه: "دليل المسلم الحزين" ومعظمها منقول -أصلاً- من مؤلفات والده، مع كثير من التشويه والتحريف.

١- فإنكار عصمة النبى ﷺ فى أحاديثه وسُنَنه، جاء فيه، كما جاء فى المقال، قوله: "ومع أن رسول الله لم يدعِ قط أنه معصوم من الخطأ إلا حين يُملى أو يتلو آيات ربه، بل ونَبَّهَهُ القرآن ذاته إلى أخطاء بدرت منه، فقد افترض أنصار الالتزام بالسُّنة أن العناية الإلهية إنما كانت توجه كل عمل أتى به." وقد أثبتنا زيف هذه الادعاءات. (ص٤٤ من كتابه)

٢ – وأنكر أيضاً معجزات الرسول ﷺ، وطعن في صحة الأخبار الواردة بذلك. ولكن ما القول في معجزات الأنبياء التي جاءت في القرآن الكريم ذاته؟ وكنتُ قد زيَّفْتُ كلامه في هذه المسألة حين كتب عنها في مجلة "المصور" لكن المجلة حجبت مقالي حماية لأفكاره الهدامة. وهاهو يعود لينشر الأفكار نفسها في جريدة "الحياة" للمرة الثانية (انظر: كتابه السابق، ص٨٨).

٣ – وهو يزعم أن محمداً ليس خاتم الأنبياء مردداً مزاعم البهائية وأن وحي السماء لا يمكن أن يكون قد انقطع، ويحمل على علماء الإسلام لأنهم زعموا: "أن الإلهام في أمر الدين قد انقطع من عشرة قرون، وأنه انقطع إلى أبد الآبدين. وهو كزعمك أن الله – عز وجل – قد اعتزل العمل من ألف عام، وأن صوته لم يعد يُسمع منذ ذلك الحين. وفي زعمنا أن أولئك الذين لا يؤمنون بأن الإلهام هو بالضرورة مستمر من أجل التصدي للاحتياجات المتجددة للبشر، لا يمكن أن يكونوا مؤمنين بالإلهام والوحي أصلاً، وهو عندنا كفر لا كفر بعده." (ص١٢٢-١٢٣) فهو ينكر انقطاع الوحي بعد النبي ﷺ، ويؤمن بالنسبية السوفسطائية التي تزعم أن كل المبادئ والقيم والقواعد في تغير مستمر، يجعل كل العقائد والشرائع السابقة غير صالحة. وقد بيَّنْت سَخف هذه المزاعم في نظر الفلسفة كما في حكم الإسلام الذي جاء بعقائد وشرائع مطلقة ثابتة خالدة، مُصلحة لكل زمان ومكان.

٤ – وفى صفحة ٤٧ من كتابه نجد الفقرة التى تتهم أبابكر وعمر رضى الله عنهما بتزوير حديث: "لا نُورث".

٥ – وفى صفحة ٤٩ نجد كلامه عن أبى هريرة بالنص كما جاء فى مقاله!

٦ – وحديث: "من كذب علىّ.." فى صفحة٥١

٧ – وحديث: "انْصُر أخاك" فى الصفحة السابقة نفسها.

٨ – وكلامه عن النعرة القومية فى صفحة ٥٣ .

٩ – وكلامه عن مفهومه "للتساهل" فى أحاديث الفضائل ص٥٠ .

١٠ – وكلامه فى حق الزهرى ومكحول ص٤٦ .

١١ – واتهامه للشافعى بالقول بنسخ القرآن بالسُّنة ص٤٤ .

١٢ – واتهامه "للفقهاء" و"العلماء" بالتزوير! ص٤٥ .

١٣ – واتهامه "للمحدِّثين" بوضع أحاديث تحث على الرضا بالفساد والظلم! ص٤٧ .

١٤ – ونَفيه نُبوءات النبى ﷺ ص٥٢ .

١٥ – وخبر "غياث" و"المهدى" وسباق الحمام ص٥٣ .

١٦ – وكلامه عن القُصاص ص٥٤ .

١٧ – والتشكيك فى البخارى ومسلم ص٥٨ .

١٨ – والتقدم مرهون بنبذ السُّنة ص٦٢ .

١٩ - وكلامه عن حاجات البلدان المفتوحة ذات الظروف المتباينة ص٤٣ .

٢٠ - واتهام آل البيت، والشيعة بتزوير الأحاديث ص٤٥ .

٢١ - ودعواه أن عقيدة القَدر ناشئة عن البيئة الجغرافية البدوية ص١٠٥، ص١٣٥ .

٢٢ - ومطالبته بتطوير العقيدة الإسلامية! ص١١٦ .

٢٣ - وسَطْو المسلمين على حكمة اليهود والفرس ص٥١ .

٢٤ - ورفض حَدّ السرقة فى القرآن ص١٣١ .

وهكذا يتضح لنا أن مقالته فى "الحياة" ترديد لما سطره فى كتابه، وكثير من مواد الكتاب نُقُول عن مؤلفات والده وعن "فجر الإسلام" خاصة. وهدفه هو الهدم، بنص كلامه، لأن: "الهدم أحياناً يفوق البناء فى القيمة؛ وإن التشكيك له ما للإيمان من أهمية ونفع."(١) والظاهر أن تلك الفكرة متسلطة عليه لا يستطيع الفكاك منها، فهو يزيد ويعيد فيها، بالألفاظ نفسها، والنُّقول نفسها. وهى فكرة استشراقية قديمة مستهلكة. والظاهر أنه واثق من أن كل وسائل الإعلام سوف تحميه من النقد، كما فعلت مجلة "المصور" المصرية.

* * *

(١) انظر كتابه ص١٤٣ .

خاتمة

صفوة القول -إذن- إن النبى المعصوم ﷺ قد تَلَقَّى سنَّته عن ربِّه - عز وجل - ، بوَحْيٍ يُوحَى، وإنه - عليه السلام - أبلغها إلى صحابته - ﷺ - نقيَّةً من كل شوائب الكذب، فحفظوها فى صدورهم وكتبوا معظمها فى صحائف وكتب خَشْيَة النسيان؛ ثم جاء التابعون وتابعو التابعين ودوَّنوها فى الموسوعات الكبرى التى سُمِّيت "الكتب الصحاح" و"المسانيد".

وظل علماء الحديث يفحصون ويراجعون - جيلاً بعد جيل - كل كلمة نُسبت إلى رسول الله ﷺ، ويُقوِّمون كل رجل قال: "قال رسول الله" وكل امرأة قالتها، لكى تتبيَّن الأمة مَدَى وَثَاقة ما يُنسب إليه ﷺ، ومن ثم تعرف دينها وتؤدى واجباتها على الوجه الأكمل.

ومن خلال المواجهة الطويلة ضد الوضَّاعين والكذابين والمنكرين للسُّنة والمشككين فى نسبتها إلى صاحبها المعصوم ﷺ، تراكمت معارف متنوعة، واسعة، عميقة، وتبلورت معايير ومناهج علمية دقيقة، شكلت "علوم الحديث" التى تَخَصَّص فيها صفوة من العلماء المسلمين فى كل جيل وفى كل قطر من أقطار الإسلام.

وتبعاً لهذا يستطيع المسلم اليوم أن يقول في ثقة: إننى أعرف دينى، وكيف يكون الاعتقاد السليم طبقاً لكتاب الله وسنة رسوله، وأعرف كيف يكون الأداء السديد لواجباتى فى العبادات والمعاملات.

ولقد رأينا مَدَى هشاشة الشكوك التى أراد ذلك الكاتب إثارتها تحت غطاء: "الجذور الستة للأحاديث الموضوعة"! ووقفنا على مَدَى جسامة الأخطاء التى اقترفها: فى تحيزاته، وفى منهجه، وفى سوء تفسيره للنصوص التى كوّمها فى مقاله، فخرجنا من ذلك الركام الفوضوى أكثر ثقة بصحة السُّنة النبوية المطهرة. ولله تعالى الفضل والمِنَّة.

* * *

الفهرس